




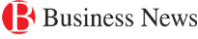

Association Tunisienne  
de Défense des Libertés  
Individuelles

المعرض  
الشهري للصحافة

LA REVUE  
DE PRESSE  
MENSUELLE

THE MONTHLY  
PRESS  
REVIEW

[www.adlitn.org](http://www.adlitn.org)


Sources	Articles
 <p>25-06-2020</p> <p><a href="#">Réalités</a></p>	<p><b>A cause de ses insinuations, les journalistes boycottent Seïf Eddine Makhlouf</b></p> <p>Les journalistes ont boycotté la conférence de presse organisée jeudi 25 juin 2020, par le parti Qalb Tounes et la coalition Al Karama, en marge de la séance plénière consacrée aux cent jours du gouvernement. Les journalistes ont dénoncé la remarque ironique du député Al Karama, Seïf Eddine Makhlouf sur l'absence de certains médias arabes. Ils ont considéré cette remarque comme étant une humiliation envers leurs confrères. « Je remercie tous les médias nationaux et étrangers présents (...) mes salutations aux médias arabes spécialement Skynews, Al Hadath et Alarabia qui sont absents aujourd'hui mais me suivent toujours. Ceux-ci peuvent consulter ma page officielle et suivre le direct » a déclaré Seïf Eddine Makhlouf. Il convient de noter que Seïf Eddine Makhlouf est connu par ses altercations incessantes avec les journalistes. Le député a l'habitude d'accuser et insulter ces derniers. Le président du Syndicat national des journalistes tunisiens (SNJT) Néji Bghouri ainsi que plusieurs personnes ont félicité la solidarité dont ils ont fait montre envers leurs confrères.</p>
 <p>26-06-2020</p> <p><a href="#">businessnews</a></p>	<p><b>Condamnation de deux agents de police ayant agressé Lina Ben Mhenni</b></p> <p>Le Tribunal de première instance de Médenine a condamné vendredi 26 juin 2020, par contumace, à un an de prison et une amende les deux agents de police qui ont agressé la militante des droits de l'Homme et bloggeuse, feu Lina Ben Mhenni ainsi que son père Sadek Ben Mhenni. La condamnation a été prononcée six ans après l'agression advenue en 2014. En marge de la conférence de presse organisée par des organisations de défense des droits de l'Homme à l'occasion de la Journée internationale pour le soutien aux victimes de torture, le vice-président de l'Organisation mondiale contre la torture Mokhtar Trifi a considéré cette décision comme étant une victoire pour la Justice. "Mais, le verdict reste incomplet, puisque l'accusé n'a pas assisté au procès et la condamnation a été rendue par contumace", a-t-il précisé. Il convient de rappeler que Lina Ben Mhenni, décédée le 27 janvier 2020, ainsi que ses parents et son agent d'escorte ont été victimes d'agressions verbales et physiques le 30 août 2014, dans la zone de sécurité à Djerba dans le gouvernorat de Médenine.</p>
	<p>مقالات باللغة العربية</p>
 <p>26-06-2020</p> <p><a href="#">Al chourouk</a></p>	<p><b>التلاعب بقضية الفهري يُعيد قطاع الإعلام إلى مربع التضيق والترهيب</b></p> <p>يبدو أنّ كلّ من يقف ضدّ التحركات المشبوهة للحركة الإسلامية ويحاول فضح تجاوزاتها، تتّم هرسلته بثتى أنواع الطرق إما لإخضاعه لإرادتهم أو إسكاته بالقوة وإنّ خير دليل على هذا ما حدث في الإعلامي سامي الفهري وقناته الحوار التونسي من ضغط وترهيب إلى أن انتهى المطاف بالفهري في السجّن. بمجرد إعلان سامي الفهري في قناته الحوار التونسي أنّه سيبيث حلقات تكشف أسرار حركة النهضة ومصادر تمويلها بعنوان "كشف أسرار حركة النهضة"، تحركت كلّ بيادق النهضة في السلطة وتمّ تحجير السفر عن سامي الفهري يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 2019، وقدّمت في شأنه شكوى من قبل</p>

وزارة المالية بتعلّة سوء إدارة الممتلكات المصادرة من قبل الفهري، بما في ذلك شركة Cactus Prod وغيرها من الشركات. كما أنّ الحركة الإسلاميّة وجّهت برقيّة تهديد للفهري وأعلمته أنها ستلجأ في صورة إصراره على بث أو إعادة ما وصفته بهذا النوع من البرامج أو اللقطات الاشهارية، إلى التقاضي الجزائي والمدني وتحميله وتحميل قناة الحوار التونسي كل المسؤولية الجزائية والمطالبة بالتعويضات المدنية الكاملة عن كلّ نشر لإشاعة في حقها أو سعي لتثويبه صورتها، وتمّ بعدها حذف الفيديو الترويجي لكشف أسرار حركة النهضة ولم يتمّ بثها أبدا. قضية الإعلامي سامي الفهري كشفت مدى ضعف أجهزة الدولة على غرار أهمّ سلطة وهي السلطة القضائية التي لم تكن عادلة في ملف الفهري بعد أن تمّ إيقافه بطريقة بشعة يوم 5 نوفمبر، رفقة المتصرفة القضائية وكذلك وكيل الشركة، لمدة خمسة أيام وبعد 13 ساعة من التحقيق المتواصل في الليلة الفاصلة بين 5 و 6 نوفمبر 2019 معه في ظروف سيئة، وتمّت مداومة منزله حيث لا يوجد سوى ابنتيه القاصرتين، كما تمّت مداومة مقرّ القناة ومقر شركة الإنتاج prod وفق ما أكّده محامي الفهري عبد العزيز الصيد الذي وصف الحادثة بأنها خارج المسار القضائي دون قضية منشورة أو قاضي تحقيق مكلف بالملف واعتبر أنّ المداومات قد تكون للبحث عن الشريط الوثائقي الذي يكشف مصادر تمويل الحركة الإسلامية، وهي الفرضية التي يشترك فيها محامي الفهري مع العديد من المحللين ليأذن قاضي التحقيق بالقطب القضائي والمالي يوم 15 نوفمبر بإطلاق سراح كل من الفهري وكلّ المتهمين والإبقاء عليهم في حالة سراح. لم يهدأ للحركة الإسلاميّة بال طالما الفهري حرّ طليق، ليتمّ إصدار بطاقة إيداع بالسجن ضدّه وضدّ المتصرفة القضائية لشركة كاكسيس والوكيل لقناة الحوار التونسي وقام الفهري يوم 17 ديسمبر 2019، بتسليم نفسه للسلطات ومثّل أمام محكمة الاستئناف بتونس. التحيّل والتلاعب بالسلطة القضائية من قبل أطراف قويّة سياسيّة بان بالكاشف عندما قرّرت محكمة التعقيب في 29 جانفي إطلاق سراح الفهري، وأبثّ النيابة العمومية تنفيذ القرار بسبب صدور بطاقة ثانية تقضي بالإبقاء عليه بالسجن يوم 30 جانفي. بعد قرار محكمة التعقيب كان من المفترض أن يتمّ الإفراج عن الفهري ولكنّ النيابة العموميّة لم تحترم القانون ولم تتعامل بنزاهة مع قرار محكمة التعقيب وبالتالي فإنّ الفهري محتجز دون موجب قانوني. أهل الإختصاص اعترفوا أنّ ملف الفهري به تلاعب على غرار الهيئة الوطنيّة للمحاميين في بيان لها يوم الخميس 13 فيفري، نبّهت فيه من خطورة الممارسات التي تتمّ عن محاولات توظيف القضاء والتلاعب بالإجراءات خرقا للقانون وهضما لحقوق الدفاع وذلك خدمة لحسابات سياسيّة وصراعات مراكز نفوذ مؤكّدة أنّ ما حصل في ملف الفهري هو سابقة قضائيّة تبيّن بوضوح تعمد إبقاءه في وضعيّة احتجاز غير قانونيّة بعد صدور قرار عن محكمة التعقيب يقضي بالإفراج عنه، معتبرة ذلك تصفية حسابات باستعمال السلطة القضائية بقطع النظر عن معطيات الملف في الأصل. بمجرد إدخال سامي الفهري للسجن، تمّ إعلان الحرب على قنواته الأولى في تونس من حيث نسب المشاهدة "الحوار التونسي" وشهدت موجة شتم ونقد لاذع من قبل الذباب الأزرق الذي شهّر بها وبيبرامجها واعتبروها منافية للأخلاق وتشجّع على الإنحلال الأخلاقي، بالإضافة إلى شتم وهتك عرض صحفّيها والدعوة للتحريض عليهم بشتى أنواع الطرق ونتيجة لكلّ سبل الضغط على القناة. قضية الفهري زادت تعقّدا وغرابة بعد أن أعلنت الإعلاميّة مريم بلقاضي عن إيقاف برنامجها السياسي المعروف يوم الأربعاء 27 ماي "تونس اليوم" نظرا لصعوبات ماديّة، بلقاضي بيّنت أنّ إدارة القناة قرّرت إيقاف البرنامج نظرا لصعوبات ماديّة ولكنّ هذا العذر لم ينطلي على الرأى العام الذي شدّد على أنّ سامي الفهري أصبح مستهدفا في شخصه وقناته. وكما أشار نزار بهلول فإنّ قضية سامي الفهري أصبحت فضيحة، فقد صارت الشكوك تحوم حول ظروف وأسباب الزج به في السجن وباتت قضيتّه هي قضية صحافة. جمعيّة القضاة التونسيين، في 30 ماي، طالبت الدائرة التعقيبية المتعهدّة بقضية الإعلامي سامي الفهري بالتخلي عن القضية، وإرجاعها إلى الرئيس الأول لمحكمة التعقيب، وذلك لإحالتها على نظر الدوائر المجتمعة، تفعيلا لأليات توحيد الاجتهادات القضائية مشيرة أنّ "الغاية من ذلك هو التوصل إلى مواقف وآراء تكون مؤسسة تأسيسا قانونيا وفقهيا متبينا يساعد على مقبوليتها وعلى تحقيق توحيد تطبيق القانون وعلى استقرار النظام العام الإجرائي، وبمكّن من استعادة الثقة في القضاء، وسد جميع منافذ التشكيك فيه". وانتقدت إحالة الرئيس الأول لمحكمة التعقيب القضية إلى إحدى الدوائر الجزائيّة بالمحكمة للنظر في الطعن المقدم في شأنها يوم 2 جوان، وعدم استجابته للأراء والمواقف المتعددة والمؤسسة المطالبة بتعويد الدوائر المجتمعة للمحكمة بالنظر في ذلك الطعن طبق ما تخوله أحكام الفصل 275 من مجلة الإجراءات الجزائية. وعلى الرّغم من كلّ الدعوات من السلط القضائية للنأي بقضية سامي الفهري عن كلّ التجاذبات السياسيّة، إلا أنّ محكمة التعقيب قرّرت اليوم الثلاثاء تعقيب قرار دائرة الإتهام بمحكمة الإستئناف بتونس القاضي بإصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقّ الفهري وحق المتصرفة القضائية للقناة حول


	<p>القضية المتعلقة بشبهة تجاوزات إدارية ومالية بمؤسسة "كاكتوس". قضية سامي الفهري التي أثبتت التلاعب بالسلط القضائية من قبل أطراف سياسية وامتد هذا التلاعب إلى تشويه قنوات الحوار التونسي، يُحيل إلى أن قطاع الإعلام في خطر ومُهدّد وأصبحت وسائل الإعلام رهينة للخضوع والتركييع أو سيتم هرسلتها بكل الطرق لتكميم الأفواه والتحكم في السلطة الرابعة.</p>
<p> Business News</p> <p>26-06-2020</p> <p><a href="http://businessnews">businessnews</a></p>	<p><b>هل حرّم ديوان الافتاء التونسي لعبة فري فاير؟</b></p> <p>انتشرت اليوم 17 جوان 2020، أخبار مفادها أن مفتي الديار التونسية عثمان بطيخ قد أفتى بتحريم "العبة فري فاير" وهي لعبة معارك، لأنها تكرس العنف وتدعو للحرب وتدعو للقتل ومظاهر محرمة كالوشم ومفاتن المرأة.</p> <p>BN check عربي تؤكد أن الخبر زائف. ديوان الافتاء التونسي لا يصدر فتاوي تحريم. في بلاغ له بتاريخ اليوم، نفى الديوان وجود اي تصريح أو فتوى عن هذه اللعبة.</p> <p>مصدر هذه الفتوى المزيفة والتي وقعت في نقلها العديد من وسائل الاعلام، صفحة تنتحل هوية ديوان الافتاء. وفور صدور الاشاعة، ارتفعت أصوات منادية بتحقيق "الانتقال الرقمي" الذي تتضمنه خطة عمل حكومة الياس الفخفاخ على أرض الواقع خاصة في الادارات والمؤسسات الرسمية للدولة بتحسين مواقعها على الانترنت وصفحاتها لتجنب مثل هذه الوضعيات.</p>

**Le 25-06-2020**

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
<p> <b>RÉALITÉS</b> MÉDIAS INDÉPENDANTS - TRAVAIL EN 137e</p> <p>25-06-2020</p> <p><a href="http://Réalités">Réalités</a></p>	<p><b>Interdiction de voyage à l'encontre de Slim Chiboub</b></p> <p>Le juge d'instruction près du pôle judiciaire économique et financier a décidé d'émettre une interdiction de voyage à l'encontre de Slim Chiboub, gendre de l'ancien président de la République Zine El Abidine Ben Ali. Selon une source proche du dossier, l'affaire est en lien avec l'accord d'arbitrage et de réconciliation passé entre M. Chiboub et l'Etat tunisien sous la houlette de l'Instance Vérité et Dignité. Le processus de réconciliation avait débuté en 2016 et l'Etat s'était engagé à accepter la réconciliation. Slim Chiboub devait s'acquitter de plus de 300 MDT. Il avait demandé un échancier vu l'importance de la somme, sauf qu'il n'avait pas eu de retour. Du moment que son dossier était entre les mains de la justice transitionnelle, les poursuites judiciaires avaient été suspendues. Mais l'Etat a estimé, toujours d'après notre source, que Slim Chiboub a beaucoup tardé dans le paiement de la somme d'argent, et de ce fait les poursuites ont repris avec cette interdiction de voyage. Ce retard n'est pas du fait de M. Chiboub. Selon nos sources, il a entrepris les démarches afin de bénéficier d'un échancier ce qui est un droit pour tout citoyen qui le demande. Toutefois, la bureaucratie étant ce qu'elle est en Tunisie, il n'y a pas eu de réponse concrète, si ce n'est qu'il n'était éligible ni pour le rééchelonnement de la dette fiscale sur 25 ans, ni pour celle de la dette d'Etat majorée récemment à 7 ans. Il fallait trouver une formule. Slim Chiboub a ainsi déposé un dossier auprès des autorités, demandant une grâce de deux ans pour qu'il puisse restituer ses biens et investir dans des projets afin qu'il fasse des entrées de liquidité et qu'il paie la somme qu'on lui réclame, celle-ci étant assez conséquente. Le chef du gouvernement devra statuer sur le dossier, sachant que l'Etat a bien besoin de renflouer ses caisses et qu'il serait contreproductif</p>

et sans aucun intérêt d'envoyer des personnes durant des années devant les tribunaux, alors qu'elles pourraient restituer l'argent en moins de temps. Autre fait important, les décisions émanant de la justice transitionnelle sont irrévocables, il serait donc inconséquent de revenir dessus. D'ailleurs, l'article 148-9 de la constitution dispose que « l'État s'engage à mettre en application le système de la justice transitionnelle dans tous ses domaines. Dans ce contexte, l'évocation de la non-rétroactivité des lois, de l'existence d'une amnistie ou d'une grâce antérieure, de l'autorité de la chose jugée ou de la prescription du délit ou de la peine, n'est pas recevable ». Il faudra donc compter sur une volonté de l'Etat pour appliquer toutes ces décisions, en dehors des considérations idéologiques et politiques. Tout ceci se passe alors que le président de la République Kais Saïed s'apprête à présenter une initiative législative qui encadre la réconciliation avec les hommes d'affaires. D'après ce que l'on sait, il s'agit de transformer leurs dettes envers l'Etat en des projets de développement dans les régions. Une initiative qui a d'ores et déjà reçu l'appui de la Cour internationale permanente d'arbitrage.

 Business News

25-06-2020

[businessnews](http://businessnews.tn)

### Haica : Saïd Jaziri profère des menaces et des propos takfiristes

La Haute autorité indépendante de la communication audiovisuelle (Haica) a annoncé dans un communiqué qu'elle avait examiné les contenus diffusés illégalement par la radio du Saint Coran. La Haica a mis en garde contre le discours takfiriste et régionaliste et les menaces proférées par le fondateur de la radio -Saïd Jaziri- à l'encontre du gouverneur de Sfax et à l'encontre de l'instance, suite à la saisie des équipements de transmission radiophonique placés à Sfax. La Haica a appelé le ministère public à ouvrir une enquête sur les équipements en question, d'autant plus que leur utilisation menace la sécurité nationale, en soulignant qu'elle allait lui envoyer son rapport qui contient tous les dépassements enregistrés du propriétaire de la radio. La Haica a appelé également les autorités concernées à poursuivre la saisie de tous les équipements permettant la diffusion illégale sur le Grand Tunis et à appliquer les décisions liées aux chaînes en situation irrégulière (Zitouna Tv et Nessma Tv) La Haica a, par ailleurs, souligné la nécessité d'ouvrir le dossier des liaisons par satellite illégales en Tunisie, qui sont détenues par certaines entreprises (satellite news gathering SNG).

### مقالات باللغة العربية

 Business News

25-06-2020

[businessnews](http://businessnews.tn)

### ما هي حقيقة قيام أحد النواب بتحيةة هتلر النازية في البرلمان؟

تداول اليوم الخميس 18 جوان 2020، العديد من رواد الفيسبوك صورة لأحد النواب في البرلمان وهو يرفع يده اليمنى لأخذ الكلمة في الجلسة العامة. رواد الفيسبوك شبّهوا النائب بالألماني النازي أدولف هتلر، وتملكهم الإستغراب لأنّه رفع يده اليمنى مثل تحية هتلر النازية واعتبروا أنّه تعمد ذلك خاصّة وهو يحمل لشارب مثل هتلر. حقيقة الأمر أنّ الصورة التي تم تداولها لذلك الناب هي غير حقيقية وقد تمّ التلاعب بصورته بتعميق شاربي ذلك النائب وجعلها شبيهة بشارب هتلر. في حين أنّ الصورة الحقيقية تُبين أنّ النائب رفع يده للتصويت مثل بقية زملائه وشاربيه في حالة عادية.



11-05-2020

[Al chourouk](http://Alchourouk.com)

### إعتديا على لينا بن مهني سنة 2014: الحكم بالسجن غيابيا بسنة في حقّ عوني أمن

أصدرت اليوم الجمعة 26 جوان 2020، المحكمة الابتدائية بمدنين، حكما غيابيا يقضي بالسجن لمدة سنة على عوني أمن قاما بالإعتداء على المرحومة الناشطة الحقوقية والمدونة لينا بن مهني ووالدها سنة 2014. وعلى هامش ندوة صحفية

عقدتها منظمات حقوقية بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب، أكد نائب رئيس المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب مختار الطريفي أنّ إصدار الحكم بعد ستّ سنوات يُعتبر انتصارا للعدالة وانصافا للمرحومة، وأضاف قائلا "ولكن الحكم يبقى منقوصا باعتبار أنّ المتهمين لم يحضروا المحاكمة والحكم في القضية صدر غيابيا". وبيّن الطريفي أنّ قضايا التعذيب والإعتداء بالعنف التي يكون المتهم فيها أعوان أمن أو سجون تطول آجال التقاضي فيها ولا يتم البت في أغلبها أحيانا، مشيرا أنّه على الأقل، في هذا الملف تمّ القضاء بالإدانة وقبول الدعوى المدنية، مؤكّدا أنّ هذا الحكم مازال قابلا للاعتراض. الجدير بالذكر أنّ المدوّنة والناشطة الحقوقية الراحلة لينا بن مهني، التي وافتها المنية في 27 جانفي 2020، كانت تعرضت إلى اعتداء لفظي وجسدي طالها ووالدها ووالدتها ومرافقها الأمني في 30 أوت سنة 2014 بمنطقة الأمن بجربة التابعة لولاية مدنين (المرافقة الأمنية بسبب تهديدها بالقتل آنذاك).

### قريبا بعد تجريبية «السوار الالكتروني»: قريبا «لدليل الإيقاف التحفظي» والانطلاق في تطبيق العقوبات البديلة

يعتبر إصلاح المنظومة السجنية في تونس قاعدة من قواعد الحدّ من حالات التعذيب أو سوء المعاملة داخل أماكن الاحتجاز وكذلك خطوة مهمة

للحدّ من ظاهرة الاكتظاظ في السجون التونسية، في هذا الإطار وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، أعلنت وزيرة العدل ثريا الجريبي أمس الجمعة 26 جوان الجاري عن انطلاق إعداد «لدليل حول الإيقاف التحفظي»، وذلك بتنظيم ورشات عمل في كل من تونس و طبرقة و صفاقس و الحمامات، بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلي النيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

وتأتي هذه المبادرة في إطار التعاون بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب الذي كان قد انطلق منذ سنوات وكانت ثمرته عن إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب ثم إصدار دليل ثان حول الإيقاف التحفظي يتم النقاش حوله اليوم من أجل التباحث في شأن صياغته والعمل على ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات وتطوير التشريع التونسي في المجال.

وقد أوضحت وزيرة العدل بهذه المناسبة أن إحداث دليل الإيقاف التحفظي تجسيد لأحكام الدستور وللمعاهدات الدولية وتعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان، كما قامت الوزارة بعدد الإجراءات من أجل تحسين المنظومة السجنية وإصلاحها وذلك عبر مراجعات متتالية للنصوص والتشريعات. كما قالت إن «الآليات البديلة لعملية الإيقاف التحفظي مثل السوار الالكتروني هو سعي للحفاظ على حقوق الإنسان ولتطوير المنظومة القانونية للبلاد».

من جهة أخرى فقد أفاد مصدر من وزارة العدل أن الأشغال على إعداد هذا الدليل انطلقت أمس الجمعة 26 جوان الجاري من خلال سلسلة من الورشات التي تهدف إلى تجميع المقترحات والنقاش حول المسألة قبل عملية الصياغة النهائي، ويهدف هذا المشروع الإصلاحي إلى الحدّ من الإيقافات وتعويضها بعقوبات بديلة أخرى حتى يتم التقليل من الاكتظاظ داخل السجون، علما وان وزارة العدل انطلقت منذ أشهر في تجربة السوار الالكتروني وهي عقوبة بديلة للمساجين الذين لا يمثلون خطرا على المجتمع سواء كانوا موقوفين أو محكومين والوزارة الآن بصدد صياغة واستكمال إعداد الأوامر التطبيقية المنصوص عليها في المرسوم من قبل وزارة العدل .. لتكون جاهزة في الفترة القريبة القادمة».

بلغت الأرقام تقلصت نسبة الاكتظاظ داخل السجون التونسية في الفترة الأخيرة من قرابة 24 ألف سجين إلى حوالي 18 ألف سجين ثلثان من الموقوفين تمتعوا بالعمو الخاص لرئيس الجمهورية في مارس وبداية أبريل المنقضيين والبقية بالسراح الشرطي لوزيرة العدل والإفراج المؤقت من قبل قضاة التحقيق تقريبا شمل أكثر من 5 آلاف ونحن بصدد البحث عن إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية ونبحث على آليات وتصورات أخرى للتقليل من عدد الموقوفين وهو هدف الدليل واعتماد آليات قانونية جديدة يقع استنباطها في إطار التشاور بين القضاة وتجاوز ما قد يطرح من صعوبات عملية وواقعية في المجال ليكون التطبيق سلسا فيما بعد».

في ذات السياق قالت وزيرة العدل إن «إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية، والذي

**المغرب**  
25-06-2020

25-06-2020

[lemaghreb](http://lemaghreb.com)

يتيح اعتماد السوار الإلكتروني من قبل المحاكم وقضاة التحقيق لفائدة المدعين سواء أكانوا محكومين أو موقوفين وفق شروط محددة، من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليل من عدد المدعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد العقوبات البديلة و العمل لفائدة المصلحة العامة، فضلا عن مزيد تكريس مختلف آليات الإصلاح والتأهيل التي تتوخاها المنظومة السجنية بأكبر قدر ممكن».

**Le 24-06-2020**

<http://adltn.org/fr>

Sources	Articles
 <p>24-06-2020</p> <p><a href="#">Realité</a></p>	<p><b>Pas de quarantaine pour les personnes en provenance de l'Italie : le comité scientifique Covid-19 explique</b></p> <p>En prévision de l'ouverture des frontières aériennes, maritimes et terrestres, le ministère de la Santé a publié, jeudi 25 juin 2020, une liste classant les pays suivant le niveau de risque afin de déterminer les mesures à entreprendre pour les touristes et les ressortissants à l'étranger souhaitant rentrer en Tunisie. Plusieurs pays asiatiques, africains et européens figurent dans la catégorie verte et font, ainsi, partie des pays "safe", selon le classement du ministère de la Santé. On en cite : la Chine, l'Italie, l'Allemagne... Trois pays où la pandémie a fait des centaines de milliers de contaminations, sans parler des décès. Pour expliquer ce classement, le pneumologue et membre du Comité scientifique chargé de la lutte contre la pandémie Covid-19, Habib Ghedira, est intervenu sur les ondes de Mosaïque FM. Il a indiqué que ce classement avait été établi suivant des normes scientifiques internationales en particulier la proportion des personnes rétablies par rapport au nombre total de contaminations et l'évolution de la propagation de la pandémie sur les quatorze dernier jours. Le classement a été réalisé par l'Observatoire national des maladies nouvelles et émergentes (ONMNE) en collaboration avec le Comité scientifique de lutte contre la pandémie Covid-19. Il a rappelé que les personnes en provenance des zones vertes ne seraient soumises à aucune mesure sanitaire restrictive. En d'autres termes, ils n'auront pas à présenter de test PCR négatif ou à se soumettre à la quarantaine. Les personnes en provenance des zones classées orange devront présenter un test PCR négatif et se soumettre à l'auto-isolement chez eux pendant quatorze jours, selon Habib Ghadira. Ceux qui arrivent des zones rouges auront, eux, à présenter un test PCR négatif et se soumettre à une quarantaine de sept jours dans un hôtel. Les tests PCR doivent, rappelons-le, être effectués 72 heures avant l'heure du vol (120 heures au maximum par rapport à l'heure d'arrivée sur le sol tunisien). Habib Ghedira a ajouté que les applications mobiles de tracking seraient utilisées pour suivre au plus près les personnes soumises à la quarantaine. La Tunisie rouvre, officiellement, ses frontières le 27 juin.</p>
	<b>مقالات باللغة العربية</b>



24-06-2020

[mosaiquefm](http://mosaiquefm)




أعلنت سهام بن سدرين الرئيسة السابقة لهيئة الحقيقة والكرامة في تصريح لميكرو موزاييك مساء اليوم 24 جوان 2020 أن رئيس الجمهورية قيس سعيد عبّر لها عن استعداده للاعتذار باسم الدولة التونسية عن سنوات الاستبداد والانتهاكات التي قام بها النظام السابق. "الاعتذار الصادر من رئيس الدولة عن الانتهاكات هو أول حق في باب جبر الضرر المعنوي للضحايا، قيس سعيد هو رجل قانون ويعلم ان القانون يلزمه بذلك وعليه انفاذه. سيعتذر باسم الدولة وليس باسمه الخاص وهي طريقة لاصلاح الدولة ووقايتها من العودة للانتهاكات عبر رمزها وهو رئيس الدولة. قيس سعيد أكد لي خلال لقائي به أنه سيختار الوقت المناسب للاعتذار و يرفقه بمبادرة في هذه القضية." لنذكر أن التقرير النهائي للهيئة قد صدر في الرائد الرسمي.

Le 23-06-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 <p>23-06-2020</p> <p><a href="http://Realites">Réalités</a></p>	<p><b>Mise en garde contre un faux site qui piège les demandeurs d'emploi</b></p> <p>Le ministère de la Formation professionnelle et de l'Emploi a mis en garde, dans un communiqué publié ce mercredi 24 juin 2020, contre un faux site web qui reprend son identité visuelle pour hameçonner les demandeurs d'emploi. Ce site, précise le ministère, demande aux internautes de fournir leur adresse mail et autres données personnelles, appelant les citoyens à se montrer très vigilants. Le ministère de la Formation professionnelle rappelle enfin que son site officiel est <a href="http://www.emploi.gov.tn">www.emploi.gov.tn</a>. En ces temps de crise, les tentatives d'hameçonnage sur le web sont devenues très fréquentes. Pour appâter les internautes, des faux sites proposent des « aides de l'Etat » ou des « des emplois » et en profitent pour arnaquer les citoyens. Les autorités appellent à la vigilance et recommandent aux internautes de s'assurer, avant de livrer leurs données, que les sites consultés sont bien les sites officiels des institutions gouvernementales ou des ministères.</p>
	<p>مقالات باللغة العربية</p>
 <p>23-06-2020</p> <p><a href="http://Shemsfm">Shemsfm</a></p>	<p><b>وزارة التكوين والتشغيل تحذر من موقع مشبوه ينشر فرص عمل زائفة</b></p> <p>في بلاغ لها مساء اليوم 24 جوان 2020 أعلنت وزارة التكوين المهني والتشغيل بأنه تم إنشاء موقع مزيف على شبكة الأنترنت يحتوي على الهوية البصرية للوزارة تحت عنوان بوابة التقديم لتعيينات وزارة التكوين المهني والتشغيل. ولاحظ مستعملو مواقع التواصل نشر روابط مشبوهة في صفحات ومجموعات البحث عن عمل، بعنوان فرص تشغيل ومناظرات وانتدابات تندعي أنها تابعة لوزارة التكوين والتشغيل. نفت الوزارة علاقتها بهذا الرابط المقرصن الذي يستولي على هويتها. يترصد هذا الموقع الباحثين عن فرص شغل، ليطلب منهم معلوماتهم الشخصية. دعت الوزارة الباحثين عن عمل وعموم المستخدمين الى عدم استعمال هذا الموقع، محذرة من أنّ الموقع المشبوه يطلب من المستعملين تقديم معلومات شخصية منها البريد الالكتروني وكلمة العبور الخاصة ورقم الهاتف، وذلك بغاية القرصنة.</p>



Sources	Articles
 22-06-2020 <a href="http://shemsfm">shemsfm</a>	<b>Boubaker Ben Akecha met en garde contre toute forme de pression suite à l'interview d'Elyes Fakhfakh</b>  Le journaliste Boubaker Ben Akecha a publié un post sur les réseaux sociaux, dans lequel il met en garde contre toute forme de pression qu'il aurait à subir suite à son interview avec le chef du gouvernement Elyes Fakhfakh. Boubaker Ben Akecha précise être accusé de comploter contre le chef du gouvernement pour lui avoir posé une question délicate sur ses parts détenues dans une société qui a conclu un contrat avec l'Etat. « Toute pression de quelque nature qu'elle soit, exercée contre moi ou sur l'institution dans laquelle je travaille, sera exposée et condamnée. Arrange ta situation et abandonne cette idée de la théorie du complot » a-t-il écrit. Rappelons que dans l'interview donnée par le chef du gouvernement, Elyes Fakhfakh, à Boubaker Ben Akecha le 14 juin, Elyes Fakhfakh a avoué détenir des actions dans une entreprise spécialisée dans l'environnement à hauteur de près de 20% et que cette entreprise a un contrat avec l'Etat. Un aveu qui l'a placé au cœur d'un scandale de conflit d'intérêts.
 Business News 24-06-2020 <a href="http://businessnews">businessnews</a>	<b>L'IVD rend public son rapport définitif</b>  L'Instance Vérité et Dignité (IVD), instance de justice transitionnelle de Sihem Ben Sedrine, a rendu public son rapport définitif et global cloturant ses activités. Ce rapport a été rendu public dans une édition spéciale du journal officiel de la République tunisienne (JORT), datant de ce mercredi 24 juin 2020. Créée en vertu de la loi organique 2013-53 du 24 décembre 2013, relative à l'instauration d'une justice transitionnelle, l'instance s'est retrouvée au coeur de nombreuses polémiques. Corruption et abus de pouvoir...de nombreux travers ont entâché ses travaux et remis en cause son impartialité dans le traitement des affaires liées à la justice transitionnelle.
<b>مقالات باللغة العربية</b>	
 24-06-2020 <a href="http://Shems fm">Shems fm</a>	<b>رئاسة الحكومة تنشر التقرير الختامي لأعمال هيئة الحقيقة والكرامة</b>  أكدت مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني أنه صدر اليوم بالرائد الرسمي عدد 59 المؤرخ في 24 جوان 2020 في عدد خاص التقرير الختامي والشامل لأعمال هيئة الحقيقة والكرامة و ذلك في إطار حرص الحكومة التونسية على تفعيل مخرجات العدالة الانتقالية ونشر التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة بالرائد الرسمي طبقا لمقتضيات الفصل 67 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.



19-06-2020

[R alit es](#)

## Un d efenseur du mariage for c  des victimes de viol propos    la Cour constitutionnelle

Apr s le bloc d'Ennahdha, c'est au tour des blocs Al Mostakbal et Qalb Tounes de proposer un candidat anti-Colibe   la Cour constitutionnelle. Pire encore, un d efenseur du mariage for c  des victimes de viol ! Le bloc Al Mostakbal, compos  de huit d put s en majorit  des ind pendants, et celui de Qalb Tounes ont vu en l'ancien pr sident de l'Amicale des anciens parlementaires tunisiens (AAPT), Mohamed Adel Kaanich, un candidat id al   cette instance judiciaire ind pendante cr e en vertu de la Constitution de 2014. Ce m me Mohamed Adel Kaanich a d nonc  en janvier 2018 les propositions de Bochra Belhaj Hmida, alors pr sidente de la Commission des libert s individuelles et de l' galit  (Colibe), cr e par l'ancien pr sident de la R publique, feu B ji Ca d Essebsi. « Les r alisations de Mme Bochra Belhadj Hamida se succ dent   plusieurs niveaux (...) Puisse Allah te guider ma tre Bochra ! Vous voulez d truire les piliers de ce pays (...) Pourrais-je contacter le groupe de l'Union europ enne ? Est ce qu'ils accepteraient de nous int grer   leur espace tant que nous les devan ons en termes de l gislations qui alt rent notre identit  et nos sp cificit s ? », a-t-il  crit le 19 janvier 2018 Plus t t en 2017, il a d nonc  l'abrogation de l'article 227 du Code p nal relatif aux sanctions punitives appliqu es en cas d'attentat   la pudeur et de viol. La Colibe a propos  en 2017 d'annuler un alin a autorisant le bourreau   se marier avec sa victime et ainsi  chapper   la sanction. Dans son ancienne version, l'article 227 stipulait : « Est puni d'emprisonnement pendant six ans, celui qui fait subir sans violences, l'acte sexuel   un enfant de sexe f minin  g  de moins de quinze ans accomplis. La peine est de cinq ans d'emprisonnement si l' ge de la victime est sup rieur   quinze ans et inf rieur   vingt ans accomplis. La tentative est punissable. Le mariage du coupable avec la victime dans les deux cas pr vus par le pr sent article arr te les poursuites ou les effets de la condamnation ». La suppression de ce paragraphe a  t  jug e probl matique par M. Kaanich. Selon lui, ce projet ne pourrait r soudre l'affaire et la rendrait encore plus complexe car, tenez-vous bien, une famille dont la fille a  t  viol e, n'aura plus la possibilit  de couvrir le scandale et verra ses chances de marier la victime r duites   n ant ! Il convient de rappeler que les membres de la Cour constitutionnelle n'ont pas encore  t   lus   cause des tiraillements politiques et des d saccords survenus entre les blocs au cours de la derni re session parlementaire.

Business News

19-06-2020

[businessnews](#)

## Hichem Snoussi d nonce l'importation des  quipements sans autorisation !

Il s'agit, en effet de l'initiative portant sur l'amendement du d cret 116 de 2011, en particulier, le renouvellement de la composition de l'instance   travers l' lection de ses neuf membres par le Parlement   la majorit  des voix. L'initiative d'Al Karama pr voit  galement de supprimer les licences, jusque-l  obligatoires, pour la cr ation des cha nes TV et radios pour les remplacer par une simple d claration. Ainsi, l'instance a assur  que rien ne justifie cette initiative dans la mesure o  elle est en totale contradiction avec la Constitution, mais aussi les dispositions transitionnelles, outre le fait qu'elle d p nalise les cha nes ill gales,   l'instar de Nessma, Zitouna et la radio du Coran. Dans une d claration accord e   Business News,

Hichem Snoussi, membre de la Haïca, a indiqué : « Heureusement qu'il y a un gouverneur courageux à la tête du gouvernement de Sfax. Il a veillé à appliquer la loi contrairement au gouverneur de Ben Arous qui n'a pas eu le courage de désinstaller les équipements de la radio du Coran, bien qu'elle soit illégale ». Il a ajouté que l'instance a abordé le sujet des équipements importés de l'étranger sans autorisation préalable, considérant qu'il s'agit d'une grave infraction. « La radio de Saïd Jaziri avait des équipements importés. C'est grave pour la sûreté de l'Etat, puisqu'il s'agit également d'équipements d'espionnage ». Des tensions ont été enregistrées lors de la séance d'audition, notamment lorsque Hichem Snoussi avait indiqué que « c'est l'initiative de la honte ». Les membres de la commission parlementaire lui ont demandé de retirer son mot, chose qu'il a refusée, puisqu'il dit n'avoir visé aucune personne par ses propos et qu'il n'a fait que qualifier l'initiative, ce qui est, selon lui, tout à fait légitime.

### مقالات باللغة العربية

#### اللّجمي: أدعو رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ إلى وضع حدّ للقنوات الغير قانونية



19-06-2020

[Al chourouk](#)

أكد رئيس الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري النوري اللّجمي أنّ إرادة الحكومة في المرحلة المقبلة هي إيقاف القنوات والإذاعات الغير قانونية.

وخلال استضافته في برنامج "هنا شمس" مع الإعلامية سماح مفتاح أفاد اللّجمي أنّ الهيئة تدعو الحكومة إلى وضع حدّ للقنوات الغير قانونية مشيراً أنّ قناة نسمة كان لها سند سياسي كبير جداً، مشيراً أنّ هناك قنوات على ملك نواب في البرلمان قائلاً "قناة نسمة قناة حزبية وموجودة تحت سقف البرلمان".

وعاد رئيس الهايكا على مسألة إذاعة القرآن الكريم، موضّحاً أنّ أدوات البثّ التي يتمّ استعمالها، تمّ ادخالها من الحدود التونسية بطريقة غير قانونية وأشار اللّجمي أنّه في المستقبل لن يتمّ مناداة الإذاعة بإذاعة القرآن الكريم لأنّ صاحب الإذاعة سعيد الجزيري يستغلّ في هذا الاسم كغطاء يعتبر به كلّ من يخالفه هو ضدّ القرآن الكريم، وفق تصريحه.

وأضاف اللّجمي أنّ الإذاعة هي إذاعة سعيد الجزيري ويقوم بتوظيفها لأغراضه الشخصية ولطموحاته السياسية، وأكد أنّه يقوم بالبث بطريقة غير قانونية ولا يملك رخص لأجهزة البثّ. رئيس الهيئة أشار إلى أنّ سعيد الجزيري يقوم بشنّ حملات تشويه وكرامية وتكفير ضدّ شخصه وضدّ أعضاء هيئة الإتصال السمعي البصري، وبيّن أنّ الهيئة راسلت رئيس البرلمان راشد الغنوشي عدّة مرات في هذا الموضوع منددة بقيام نائب في البرلمان بالتحريض على هيئة مستقلة واعتبر أنّه ليس من المعقول "رئيس حزب يملك إذاعة" مؤكّداً أنّ الغنوشي لم يجب على مراسلاتهم قائلاً "ولا مرّة أجاب".

"نحن في دولة القانون وهناك نواب في البرلمان لا يحترمون القانون" مشيراً أنّ رئاسة الحكومة مع الهيئة في مقاومة كلّ أشكال تجاوز القانون. وعاد نوري اللّجمي على مبادرة ائتلاف الكرامة في البرلمان لإلغاء رخص إحداث إذاعة أو قناة تلفزيونية، وبيّن أنّ هناك بعض الأطراف تريد أن تتدخل في مجالات واختصاصات لا تعنيها "مبادرة استهتار وهي مضیعة للوقت وغير جدية" وشدد على ضرورة وجود هيئة تعديلية مستقلة تعمل على مراقبة وتقييم العمل الإعلامي وتكون هي الضامنة لإحترام ضوابط المهنة.

في سياق آخر، عاد رئيس هيئة الإتصال السمعي البصري على الصراعات بين النواب تحت قبة البرلمان أثناء الجلسات التي تبثّها القناة الوطنية الثانية مباشرة، وأفاد أنّ الهيئة ناقشت هذا الموضوع وخيّرت من جهة أنّ ما يدور في البرلمان يجب أن يعرفه الشعب التونسي لتقييم النواب الذين اختاروهم وهناك من اقترح أنّ ما يحدث في البرلمان ليس معقولا، مؤكّداً أنّ الهيئة مستاءة من مستوى الخطاب المتدني بين النواب مشيراً أنّ قطع البث المباشر على الجلسات العامة مطروح.

في بلاغ تنديد لها اليوم الأربعاء 24 جوان 2020، استنكرت منظمة بوصلة الإعتداء اللفظي الذي قام به النائب محمد مراد الحمزاوي عن الكتلة الوطنية على أحد أعضاء فريق مشروع مرصد مجلس قبل انطلاق أشغال لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية، على خلفية نقاش دار بينهما حول المعطيات المنشورة على موقع مرصد مجلس ومدى صحتها.


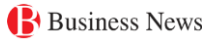
ونددت منظمة البوصلة بهذه الممارسات ودعت النائب المذكور إلى الاعتذار والتخلي بروح الديمقراطية والحوار. وأكدت في بلاغها أن كل المعطيات التي تنشر على موقع مرصد مجلس هي معطيات يتم رصدها يوميا من خلال متابعة فريق مرصد مجلس لأعمل اللجان والجلسة عامة وذلك بعد التثبت من صحتها ومدى تقاطعها شهريا وبصفة منتظمة مع ما يتم نشره على موقع الرسمي لمجلس نواب الشعب.

كما أضافت أنه في العديد من المناسبات كانت قد أشارت إلى إشكاليات نشر مجلس نواب الشعب المعطيات النهائية بصفة منتظمة وفي الأجل خاصة تلك المتعلقة بالحضور في الجلسة العامة (09 جلسة عامة دون قائمة حضور نهائية وذلك خلال الفترة الممتدة من 26 مارس 2020 الى 02 جوان 2020) مما يعطل في أغلب الأحيان عملية التثبت.

وأكدت منظمة البوصلة أنها كانت ولا تزال منفتحة دائما على جميع النواب والنائبات الذين/اللاتي لهم/لهن ملاحظات أو إشكاليات في علاقة بالمعطيات المنشورة وعلى استعداد لتوضيح واصلاح الأخطاء إن وجدت، بالإضافة إلى استعدادها إلى مقابلة جميع الكتل النيابية للتعريف بالمنظمة وطريقة عملها وخاصة كيفية احتساب الاحصائيات.

**Le 18-06-2020**

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 <p>18-06-2020</p> <p><a href="#">Réalités</a></p>	<p><b>Covid-19 - L'Arabie Saoudite annonce des mesures exceptionnelles pour le pèlerinage cette année</b></p> <p>Le ministère saoudien du Hajj et de la Omra, a annoncé, dans un communiqué publié par l'Agence de presse saoudienne (SPA) que les rites du pèlerinage à la Mecque pour cette année seront effectués avec un nombre très limité de pèlerins. Le ministère précise, qu'en raison de la crise du Covid-19 et pour limiter tout risque de propagation du virus, il a été décidé d'autoriser uniquement les personnes, des différentes nationalités, qui se trouvent déjà en Arabie Saoudite, d'effectuer les rites.</p>
 <p>18-06-2020</p> <p><a href="#">businessnews</a></p>	<p><b>Cour constitutionnelle : le dossier du candidat Ennahdha rejeté sur la forme !</b></p> <p>La commission électorale au Parlement a rejeté les dossiers de la majorité des candidats des partis politiques pour la Cour constitutionnelle, apprend Business News, ce lundi 22 juin 2020, d'une source au sein du mouvement Ennahdha. La même source ajoute que seules deux candidatures ont été conformes aux critères imposés, soulignant que les dossiers des candidats d'Attayar, Qalb Tounes et la Réforme nationale ont été rejetés. D'autre part, le député Attayar, Anouar Bechahed a assuré dans une déclaration à Business News, que le dossier de Mohamed Bouzghiba a été rejeté sur la forme, précisant qu'il n'a pas présenté une copie certifiée conforme de son diplôme en Droit. Dans ce contexte, le député Attayar a, tout de même, souligné, que le rejet du dossier n'est pas définitif et que la candidature de M. Bouzghiba peut être réexaminée de nouveau. Toujours est-il cette erreur procédurale reste indigne d'un</p>

magistrat qui se porte candidat à la plus haute instance constitutionnelle. Notons que Mohamed Bouzghiba est le président de l'unité des théologiens de Tunisie à l'université de la Zitouna. Il est présenté comme un éminent académicien en théologie islamique et il a été le directeur de l'école doctorale de l'université de la Zitouna. L'un de ses domaines de prédilection est la science des héritages en Islam. Il est d'ailleurs l'auteur de livres et d'études sur le sujet. Par conséquent, il est aussi un farouche détracteur de la Commission des libertés individuelles et de l'égalité (Colibe) qui avait proposé l'égalité dans l'héritage entre hommes et femmes.

#### مقالات باللغة العربية

#### عماد الحمامي: على حكومة الفخفاخ تحمل مسؤوليتها تجاه شباب الكامور



18-05-2020

[Al chourouk](http://Alchourouk.com)

قال عماد الحمامي القيادي بحركة النهضة والوزير السابق خلال نزوله ضيفا على معز بن غربية في قرطاج بلوس أمس الاثنين 22 جوان 2020 ان الحكومة الحالية مطالبة باحترام الاتفاقات التي التزمت بها الحكومة المنخالية على أساس قاعدة استمرارية الدولة. وقال الحمامي أن الحكومة في 16 جوان 2017 أمضت على اتفاق مع شباب الكامور لتلتزم به، وعلى الحكومة الحالية الالتزام به فهناك استمرارية للدولة وليس بتغيير الحكومة ووزرائها يتم الإخلال بالاتفاق مؤكدا وجود نقاط تم الاتفاق حولها ولم يتم تفعيلها. وأضاف الحمامي أن هياكل الدولة قائمة وهناك سلطة تنفيذية في الجهة متمثلة في الوالي الذي يملك الصلاحيات اللازمة ويمثل الدولة ولديه كل صلاحيات الحكومة. واعتبر الحمامي، الذي أمضى الاتفاق مع شباب الكامور، ان تغيير الحكومات والوزراء ليست مشكلة شباب تطاوين المحتج فهو لديه مطالب يريد ان تتحقق، داعيا لعدم استعمال القوة المفرط فيها لردع الشباب المحتج، لافتا النظر إلى أنه من غير المقبول أيضا استهداف مقرات السيادة. وأضاف الحمامي ان مشكل تطاوين يمكن حله بإرسال ثلاثة وزراء للتفاوض مع المعتصمين والتعامل بجدية مع مطالبهم.



18-06-2020

[lemaghreb](http://Lemaghreb.com)

#### اعتبرته «الحلقة الأضعف» في الحرب على الفساد: «أنا يقظ» تدعو إلى الكف عن التدخل في السلطة القضائية

دعت منظمة «أنا يقظ» السلطة التنفيذية إلى الكف عن التدخل في السلطة القضائية، وحملت منظمة «أنا يقظ»

المجلس الأعلى للقضاء مسؤوليته التامة في الحفاظ على حياد مرفق العدالة ودعم استقلاليتها.

وقد اعتبرت منظمة «أنا يقظ» ان مرفق العدالة أصبح يعيش حالة من «الشلل نتيجة اهمال وتقصير وفي بعض الاحيان تواطؤ جزء من القضاة يتحمل مسؤوليته كاملة المجلس الاعلى للقضاء الذي غاب عنه اي مشروع حقيقي لاصلاح مرفق العدالة ودعم وتثبيت استقلالية القضاء».

« القضاء يكيل بمكيالين»

وأشارت إلى انه قد سبق لها ان وصفت القضاء بالحلقة الاضعف في الحرب على الفساد، الا أن هذه الحلقة أصبحت شبه منعدمة خاصة وان أصابع الاتهام أصبحت توجه له حاليا، مضيفة «كيف لا وقد اصبح القضاء يكيل بمكيالين في بعض قضايا الفساد، كيف لا وقد اصبح جزء من القضاء وسيلة بين ايدي الخصوم السياسيين لتصفية الحسابات السياسية، كيف لا وهو محسوب على احزاب وقيادات سياسية».

وأكدت المنظمة في بيانها لها أمس الجمعة الموافق لـ 26 جوان الجاري أنّ اصطفاف النيابة العمومية مع طرف على حساب طرف اخر وسرعة البت في شكايات جزائية مرفوعة من قبل سياسيين او منظمات مجتمع مدني ذات مرجعية سياسية، مقابل مباطلتها في البت في شكايات مرفوعة من منظمة أنا يقظ و تصريحاتها الاعلامية في بعض الاحيان تكوين حججاً لفائدة طرف ضد طرف اخر خاصة في ما يتعلق بالقضية المرفوعة ضد رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد في ما يتعلق بملف مروان مبروك مما يجعلها وسيلة في خدمة تلك الاطراف السياسية ويمثل ضرباً واضحاً لاستقلالية الهيكل القضائي

الذي صار يعمل بسياسة المكيايين على حد تعبيرها.

«انا يقظ» تندد وتحمل المسؤوليات

نددت منظمة انا يقظ بوجود قضاة لا تتوفر فيهم معايير المهنية والاستقلالية والحياد السياسي، خاصة وأنها كانت من بين المرحبيين بفكرة بعث قطب قضائي مالي.


واعترفت أن «الازمة التي تعيشها المحكمة الادارية وخصوصاً في ما يتعلق بقضايا صهر الرئيس الاسبق مروان مبروك وكذلك التصريحات الاعلامية الصادرة عن جمعية القضاة التونسيين والرئيس الاول للمحكمة الادارية تمثل خطراً محدقاً بهذه المؤسسة العريقة التي كانت تكرس مفهوم الاستقلال القضائي زمن الدكتاتورية وها هي اليوم مرتجلة في قراراتها، متناقضة مع فقه قضائها، متضاربة في تصريحات مسؤوليها، وفي هذا مس من حقوقه الشعب التونسي».


ونددت المنظمة بسياسة رئيس الحكومة المتعلقة بمكافحة الفساد، مؤكدة انه «رغم ظهور بعض البوادر الايجابية في التعامل مع هذا الملف الحارق فان هذه السياسة لا يمكن ان تتسم بالنجاعة في ظل وجود مستشارين اقتترنت اسماوهم بالتدخل في عمل القضاة زمن حكومة يوسف الشاهد».

كما دعت المنظمة المجلس الأعلى للقضاء لتحمل مسؤوليته التامة ولعب دوره القانوني في الحفاظ على حياد مرفق العدالة ودعم استقلاليتها، مؤكدة على ضرورة ووقوف القضاة الشرفاء سدا منيعا امام محاولات تركيع القضاء خدمة لاطراف سياسية او اقتصادية . من جهة أخرى فقد دعت السلطة التنفيذية للكف عن التدخل في السلطة القضائية، مشيرة إلى ضرورة حسن اختيار رئيس الحكومة الى مستشاريه. وشددت على ضرورة اصطفاف جميع القوى الوطنية والمجتمع المدني حول مشروع وطني حقيقي لاصلاح واناذ مرفق العدالة وضمان استقلاليتها.

Le 17-06-2020



<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 17-06-2020 <a href="#">Realité</a>	<b>Comité Covid-19 : sept jours de quarantaine pour les Tunisiens en provenance de pays à risque</b>  Jalila Ben Khalil, membre du comité scientifique de lutte contre la pandémie Covid-19, a présenté les mesures de prévention qui seraient appliquées à partir du 27 juin, date de réouverture de l'espace aérien et des frontières maritimes et terrestres. Invitée de Midi Show sur Mosaique FM, elle a rappelé que les mesures annoncées précédemment par le gouvernement demeuraient évolutives en fonction de l'évolution de la situation pandémique en Tunisie et dans les autres pays. Elle a affirmé, dans ce sens, qu'un classement des pays selon la criticité du risque serait prochainement disponible. Les mesures à appliquer aux Tunisiens résidents à l'étranger seront déterminées en fonction du pays de provenance. En d'autres termes, les Tunisiens venant de pays qui affichent un indice de contagiosité élevé seront obligatoirement soumis à une quarantaine de sept jours au bout desquels des tests seront effectués, selon Jalila Ben Khalil. Elle a souligné, également, que les résidents à l'étranger souhaitant rentrer en Tunisie devraient, impérativement, présenter des tests virologiques RT

	PCR négatifs. « Sans test RT PCR négatif, on ne sera pas autorisé à embarquer », a-t-elle affirmé. Jalila Ben Khalil a précisé qu'aucune décision n'avait été arrêtée en ce qui concerne les Tunisiens venant de pays dont l'indice de contagiosité est de R0 et ne présentant pas de cycles de transmission du virus en milieu communautaire. Elle a, cependant, signalé que des applications développées en collaboration avec le ministère des Technologies de la communication et de la Transformation digitale seraient mis à la disposition des Tunisiens de l'étranger afin d'assurer un suivi en continu. « Les données que les utilisateurs communiqueront à travers ces applications seront collectées par l'Observatoire national des maladies nouvelles et émergentes pour ensuite assurer le suivi », a-t-elle expliqué. Elle a, par ailleurs, annoncé que les protocoles à suivre seraient annoncés prochainement.
	مقالات باللغة العربية
 17-06-2020 <a href="http://mosaiquefm">mosaiquefm</a>	<b>لا حج لسنة 2020 الا للمقيمين داخل السعودية</b> أعلنت وزارة الحج والعمرة السعودية في بيان لها أنه تقرر الغاء الحج لعدم المقيمين داخل السعودية لسنة 2020 نظرا للظروف الصحية التي يمر بها العالم جراء انتشار فيروس كوفيد 19. وقررت السعودية السماح فقط للمقيمين داخل المملكة من مختلف الجنسيات بفريضة الحج ولكن بأعداد محدودة مع احترام السلامة الصحية.

**Le 16-06-2020**



<http://adltn.org/fr>

Sources	Articles
 16-06-2020 <a href="http://Réalités">Réalités</a>	<b>Sfax : saisie des équipements de la radio du Saint Coran</b> Les équipements de transmission radiophonique placés illégalement par le député Errahma et fondateur de la radio du Saint Coran, Saïd Jaziri, ont été saisis sur ordre du gouverneur de Sfax, Anis Oueslati. Il convient de mentionner que cette radio a émis depuis des années sur le Grand Tunis, en toute illégalité, malgré l'interdiction de la Haute autorité indépendante de la communication audiovisuelle (Haica). Contrairement à ce que Saïd Jaziri a dit, il n'est pas vrai qu'il répand juste la parole de Dieu, mais il utilise cette tribune pour discourir à longueur de journée sans contradicteur. Saïd Jaziri promet des représailles au gouverneur de Sfax contre lequel il avait déclenché une campagne de dénigrement de plusieurs jours.
	مقالات باللغة العربية
 16-06-2020 <a href="http://Shemsfm">Shemsfm</a>	<b>سقوط مرشح النهضة للمحكمة الدستورية شكلا</b> علمت بيزنس نيوز أن مُداولات اللجنة الانتخابية للمحكمة الدستورية المنعقدة اليوم 22 جوان 2020 أسقطت أغلب ترشحات الأحزاب فيما تمكن مرشحان فقط من مطابقة شروط الترشح وفق مصدر لبزنس نيوز من حركة النهضة. رفضت بالتالي ملفات مرشحي التيار الديمقراطي وقلب تونس والاصلاح الوطني . أنور بالشاهد النائب عن التيار الديمقراطي أكد لبزنس نيوز أن مرشح الحزب الاسلامي النهضة محمد بوزغيبية لم يقدم شهادة مطابقة للأصل عن شهادته العلمية في القانون في ملف ترشحه، مما استوجب اسقاط الترشح شكلا. واستدرك بالشاهد أن قرار الاسقاط ليس نهائيا ويمكن اعادة

النظر فيه. قاضي ذو خبرة وخبير في القانون، وقع في فخ اجرائي بسيط كلفه عدم قبول ملفه أوليا في ترشح تاريخي مهم لمؤسسة دستورية طال انتظارها. لنذكر أن بيزنس نيوز علمت أنّ مرشح النهضة هو محمّد بوزغيبية رئيس وحدة بحث فقهاء تونس بجامعة الزيتونة و أكاديمي في الفقه الإسلامي متخصص في علم المواريث وناقد شرس للجنة الحريات الفردية و المساواة التي أسسها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي و التي اقترحت المساواة بين الرجل و المرأة في الميراث.

**Le 15-06-2020**

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 <p>15-06-2020</p> <p><a href="#">Réalités</a></p>	<p><b>Liste des candidats des blocs parlementaires à la Cour constitutionnelle</b></p> <p>Les blocs parlementaires ont présenté la liste des candidats à la Cour constitutionnelle, afin que la commission électorale puisse étudier les dossiers demain, lundi 22 juin, à 14h. Celle-ci se présente comme suit :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>-Bloc Ennahdha : Mohamed Bouzghiba.</li> <li>-Bloc démocrate : Moncef Ouanes, Noureddine Ghazouani et Mohamed Ktata.</li> <li>-Bloc Qalb Tounes : Nazih Souïi, Mohamed Adel Kaanich, Noureddine Ghazouani et Fadhel Hechmi.</li> <li>-Bloc Al Karama : Jalel Eddine Allouche.</li> <li>-Bloc la réforme nationale : Noureddine Ghazouani, Abdeljelil Bouraoui et Kamel Hedhili.</li> <li>-Bloc Tahya Tounes : Ezzdine Arfaoui et Noureddine Ghazouani.</li> <li>-Bloc Al Mostakbal : Mohamed Adel Kaanich et Noureddine Ghazouani.</li> <li>-Bloc national : Noureddine Ghazouani</li> </ul> <p>La Cour constitutionnelle est une instance judiciaire indépendante créée en vertu de la Constitution de 2014, mais ses membres n'ont pas été élus à cause des tiraillements politiques et des désaccords survenus entre les blocs au cours de la dernière session parlementaire. L'élection des membres de la Cour constitutionnelle nécessite également l'approbation de 145 députés. Néanmoins, les députés ne sont parvenus, depuis 2014, à se mettre d'accord que sur un seul nom, la magistrate Raoudha Ouersighni.</p>
 <p>15-06-2020</p> <p><a href="#">shemsfm</a></p>	<p><b>Covid-19 : un détenu testé positif, la prison Zaaфра-Dir au Kef désinfectée</b></p> <p>La prison de Zaaфра-Dir dans le gouvernorat du Kef, a été désinfectée, a annoncé le Comité général des prisons et de la rééducation dans un communiqué. Le Comité général des prisons et de la rééducation a expliqué qu'un détenu originaire d'Afrique subsaharienne avait été testé</p>



positif au Covid-19, il y a de cela deux jours. Le détenu a été placé en quarantaine et est actuellement suivi par une équipe médicale spécialisée relevant du ministère de la Santé, selon la même source. Il s'agit de la première contamination au Covid-19 dans les prisons tunisiennes depuis le début de la pandémie en mars.

 Business News

15-06-2020


[businessnews](http://businessnews)

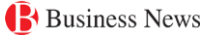


### **Un farouche anti-Colibe, proposé par Ennahdha à la cour constitutionnelle**

Liste des candidats des blocs parlementaires à la Cour constitutionnelle Bien que la loi permette de proposer plusieurs noms à la cour constitutionnelle, le bloc parlementaire d'Ennahdha s'est contenté d'un seul, en vue d'être examiné par la commission électorale le 22 juin 2020 à partir de 14 heures. Il s'agit de Mohamed Bouzghiba. Président de l'unité des théologiens de Tunisie à l'université de la Zitouna, il est présenté comme un éminent académicien en théologie islamique et il a été le directeur de l'école doctorale de l'université de la Zitouna. L'un de ses domaines de prédilection est la science des héritages en Islam. Il est d'ailleurs l'auteur de livres et d'études sur le sujet. Par conséquent, il est aussi un farouche détracteur de la Commission des libertés individuelles et de l'égalité (Colibe) qui avait proposé l'égalité dans l'héritage entre hommes et femmes. Un sujet qui a l'air de particulièrement l'ulcérer puisque, à longueur de conférences, Mohamed Bouzghiba explique qu'aucun des neuf membres de la commission ne connaît quoi que ce soit à cette science des héritages. A plusieurs reprises, il se vante qu'on ne l'ait pas invité pour donner son avis sur la question de l'égalité de l'héritage. Il considère également que la problématique de l'égalité dans l'héritage, ainsi que les recommandations du rapport de la Colibe concernant les droits des minorités, par exemple, entre dans le cadre d'un agenda politique. M. Bouzghiba considère également que le port du voile est une obligation religieuse et se vante d'avoir défendu cette position, même sous Ben Ali. En somme, Mohamed Bouzghiba paraît être fondamentaliste sur plusieurs points. Ennahdha a choisi de porter sa candidature à la Cour constitutionnelle certainement avec son accord. Lui qui disait en 2012 sur les colonnes d'Assabah qu'il ne voulait pas de postes politiques ou administratifs, qu'on les lui a proposé auparavant et qu'il a refusé.

*Le 12-06-2020*


<http://adltn.org/fr>

Sources	Articles
 12-06-2020 <a href="http://Réalités">Réalités</a>	<b>La Watania déforme les propos du ministre de la Défense et présente des excuses</b> <p>La chaîne la Wataniya a publié ses excuses à la suite d'une erreur qui s'est glissée dans le titre du reportage de la séance d'audition du ministre de la Défense au Parlement, lors du Journal de 20h du jeudi 11 juin 2020. Omettant un seul mot, le titre a complètement les propos du ministre de la Défense, Imed Hazgui qui n'a jamais indiqué « la présence de bases militaires étrangères sur le territoire tunisien ». La Watania a réitéré ses excuses pour cette faute professionnelle, soulignant qu'elle a pris les mesures administratives nécessaires dans le cadre</p>


	des mécanismes d'autorégulation.
 12-06-2020 <a href="#">businessnews</a>	<b>Journaliste appréhendé à Kerkennah : le ministère de l'Intérieur précise</b> Le ministère de l'Intérieur a réagi au dernier communiqué du SNJT faisant état de « la séquestration d'un journaliste collaborant avec une chaîne étrangère accréditée en Tunisie par le poste de la Garde nationale au Bac de Kerkennah durant 45 minutes alors qu'il devait couvrir le naufrage d'une embarcation d'émigrés clandestins ». A cet effet, le ministère de l'Intérieur indique qu'un des passagers n'a pas voulu communiquer son identité aux agents sécuritaires lors d'un contrôle routinier. Le passager a fourni sa carte d'identité indiquant qu'il est travailleur journalier, sans pour autant vouloir se prononcer sur sa destination. « Dans l'objectif de mener à bien leur mission et face au comportement douteux de l'individu en question, les agents de la brigade ont insisté sans porter atteinte à ses droits. Au final, il a présenté sa carte de journaliste professionnel. Il a donc été relâché de suite », précise le ministère de l'Intérieur, soulignant que la scène n'a pas dépassé les sept minutes, contrairement, aux informations relayées.
<b>مقالات باللغة العربية</b>	
 12-06-2020 <a href="#">alchourouk</a>	<b>تنشط في ولايات تونس الكبرى وتبتز بالفيديوهات...شبكات دعارة تستقطب ضحاياها عبر الانترنت</b> تمكنت شبكات الدعارة بولايات تونس الكبرى من استقطاب حرفائها خلال ازمة الكورونا وفرض حظر الجولان عبر مواقع الكترونية اباحية مهمتها تقديم خدمات جنسية مقابل مبالغ مادية. لم تكن الازمة التي شهدتها البلاد بسبب انتشار فيروس كورونا وفرض الحجر الصحي وقرار حظر التجول شبكات الدعارة عن ممارسة نشاطها الانحرافي
 12-06-2020 <a href="#">Business news</a>	<b>في حملة لشرطة النجدة بإقليم تونس: إيقاف 40 مفتشا عنهم</b> أكد مصدر امني للشروق اون لاين ان الوحدات التابعة للادارة الفرعية لشرطة النجدة بإقليم تونس تمكنت مساء امس من الاطاحة بأربعين شخصا مفتشا عنهم في قضايا مختلفة على غرار السلب والبراكاجات وترويج الاقراص المخدرة والتحليل والاعتداء بالعنف الشديد والسرقفة من داخل مجلات سكنية . وذلك اثر حملة امنية هادفة شنتها تلك الوحدات وشملت محطات النقل العمومي وسط العاصمة و أحوازها ومختلف الساحات الكبرى المعروفة بالعاصمة . وتم تحرير محاضر عدلية في حق جميع الموقوفين واحالتهم على مصادر التفتيش.

**Le 11-06-2020**

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 11-06-2020 <a href="#">Réalités</a>	<b>Kaïs Saïed répond à Fathi Laâyouni à sa manière et se rend au Kram !</b> Le président de la République, Kaïs Saïed s'est rendu à la ville du Kram pour y effectuer la prière du vendredi à la mosquée des « Frachiche ». Cette visite pour la deuxième semaine consécutive à la ville du Kram vient en réponse à la déclaration du maire de la commune,

Fathi Laâyouni ayant contesté la visite du chef de l'Etat. En effet, le maire controversé s'est dit exaspéré par le fait que Kaïs Saïed ne l'ait pas informé de son déplacement, allant même jusqu'à avancer que c'était inconstitutionnel. Une vive polémique s'est déclenchée à la suite de ces propos, ce qui a poussé Fathi Laâyouni à se rétracter en affirmant que le président de la République était un ami et un frère ajoutant que, cependant, il devait être informé de sa visite parce qu'il est sous sa protection en tant que responsable de la commune.

 Business News


11-06-2020

[businessnews](http://businessnews)

**La réponse virulente de Nessma à la Haica**

La société Nessma Broadcast a répondu au dernier communiqué de la Haica, à propos de l'interview accordée par Rached Ghannouchi à Nessma TV, affirmant que la chaîne possède une licence depuis 2009 et que l'instance ne cesse d'induire l'opinion publique en erreur. En effet, la société assure que Nessma poursuit la diffusion de ses programmes dans le cadre de la continuité de l'Etat, mais que la Haica a refusé le renouvellement de sa licence, appelant les sociétés régissant les chaînes à changer leur statut et à passer d'une Sarl à une SA, chose qui a été faite par Nessma le 14 mai 2019. Nessma Broadcast se considère, de ce fait, dans une situation légale et ne voit aucun motif juridique ou logique l'empêchant de poursuivre son activité normalement et d'inviter les différentes personnalités politiques. Elle ajoute qu'elle ne voit aucune raison pour suspendre son activité d'autant plus que la Haica ne veut annoncer les dates d'autorisation de la reprise. La société a, également, dénoncé le fait de la cataloguer dans la même situation que d'autres chaînes ne possédant même pas de licence à l'instar de la chaîne Zitouna ou la radio du Saint Coran, estimant que cela s'inscrit dans le cadre de la politique du harcèlement de la chaîne. Dans ce contexte, elle affirme avoir déposé quatre plainte au Tribunal administratif, depuis 2018, pour mettre fin à ce litige qui demeure encore devant la justice. « En attendant, nous considérons que le rôle de la Haica, dont la légitimité des membres a pris fin depuis mai 2019, réside dans le soutien et l'accompagnement des médias et non dans leur achèvement. Ce même rôle l'invite à tempérer ses actions et à ne pas agir dans la précipitation pour servir des fins politiques. L'instance, ainsi que ses membres, doivent arrêter de chercher à prolonger indéfiniment leur mandat et se contenter de la gestion des affaires courantes jusqu'à l'élection d'une nouvelle instance conformément aux dispositions de la Constitution », indique Nessma Broadcast.


مقالات باللغة العربية

 Business News

11-06-2020

**المحكوم عليها بـ 1277 سنة سجنًا... سرقاتها بلغت 19 مليارا**

كشفت التحقيقات في قضية المرأة المحكومة بـ1277 سنة سجنًا بتهمة التحيل على 12500 شخص عن تورط 150 شخصا كانوا ينشطون ضمن شبكة التحيل التي كان يتزعمها 3 اشقاء. تونس « الشروق » : مازالت قضية الاطاحة بأخطر امرأة نشطت في مجال التحيل والسرقة تبوح بأسرارها حيث تم الكشف ان المتهمة الرئيسية

 الشروق

11-05-2020

[alchourouk](http://alchourouk)

**قصة: الحكم بعدم سماع الدعوى في حق عمال الحضائر**

أصدرت هيئة الدائرة الجنائية لدى المحكمة الابتدائية بقفصة في ساعة متأخرة من يوم الخميس حكما القاضي بعدم سماع الدعوى في حق عمال الحضائر الأربعة الموقوفين منذ ما يزيد على الأسبوعين بتهمة جنائية بعد اعتصامهم للمطالبة بالتشغيل وقد شدد لسان الدفاع خلال الجلسة انه لا مجال لتجريم الحراك الاجتماعي

عاد الحديث حول ملف المحكمة الدستورية في فيفري الماضي عندما دعا رئيس مجلس النواب رؤساء الكتل البرلمانية وكافة الجهات المعنية

الى ترشيح الأسماء إلى عضوية هذا الهيكل بعد قرار فتح باب الترشيحات منذ غرة مارس المنقضي على أن تنطلق جلسات التصويت بداية من 8 افريل 2020، ولكن بسبب جائحة الكورونا التي اجتاحت البلاد تم تأجيل هذا الملف، اليوم وبعد استئناف العمل تبعا للحجر الصحي الموجه عاد البرلمان للبحث في سبل التوافق حول هذا الهيكل الذي طال انتظاره وذلك لحلّ عقدة الفشل الذي صاحب عملية انتخاب المجلس لنصيبه من الأعضاء وعددهم أربعة كما توجد جهة أخرى مؤشرات تبين أن الحلّ البديل عن التوافقات يتم إعداده وذلك بتنقيح القانون الأساسي للمحكمة الدستورية لحلّ هذه المعضلة.


وقد انطلق مسار تركيز المحكمة الدستورية من مجلس نواب الشعب وبقي متعثرا بين أروقته وظل استكمال رهين التوافقات بين رؤساء الكتل البرلمانية التي تعتبر السبب الأساسي في فشل كلّ الجلسات العامة التي خصّصت لانتخاب أربعة من أعضاء هذا الهيكل الدستوري باستثناء واحدة تم انتخابها وهي القاضية روضة الورسيغني.


اليوم وبعد انتخاب برلمان جديد يضم حساسيات سياسية مختلفة وفي ظلّ المطالب المتكرّرة والمتعدّدة سواء من ممثلي المجتمع المدني أو من الساحة القضائية بضرورة إرساء المحكمة الدستورية لما لها من دور مهم و أساسي في إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي انطلقت اجتماعات رؤساء الكتل البرلمانية من اجل التوافق حول قائمة اسمية ولكن هذا لا يعني أن يتم التعمّد بتلك التوافقات في الجلسة العامة وفرضية إسقاطها واردة جدّا وقد شهدنا هذا السيناريو من قبل ويبدو أن الحلّ الجذري لهذه الأزمة التي جعلت ملف المحكمة الدستورية يقبع لأكثر من أربع سنوات تحت قبة باردو بسبب حسابات سياسية وحزبية ضيقة يكمن وفق رؤية السلطة التنفيذية في تنقيح القانون الأساسي عدد 50 المؤرخ في 3 ديسمبر 2015 وخاصة في النقطة المتعلقة بمسألة النصاب والأغلبية وفي هذا الإطار شرعت لجنة التشريع العام أمس الأربعاء 10 جوان الجاري في النظر في مشروع القانون الذي قدّمته وزارة العدل منذ ماي 2018 وذلك بعد المصادقة عليه من قبل مجلس وزاري في 9 ماي 2018 بإشراف رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي آنذاك، هذا وستواصل اللجنة النظر في هذه الوثيقة اليوم الخميس في انتظار استكمال عملة النقاش والمصادقة عليها قبل إحالتها على مكتب المجلس لتحديد موعد لجلسة التصويت.

مشروع قانون تنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 50 المتعلق بالمحكمة الدستورية ومنذ تقديمه من الجهة المبادرة لاقى الكثير من الانتقادات لا من حيث المضمون وإنما من حيث المبدأ، حيث عبّرت جمعية القضاة التونسيين عن رفضها المطلق لعملية التنقيح حتى لا يتكرّر سيناريو المجلس الأعلى للقضاء الذي عبّر بدوره عن موقفه الراض للمساس بالقانون وتنقيحه، من جهة أخرى هناك من الهياكل القضائية التي تعتبر أنّ عملية التنقيح شرّ لا بدّ منه ولكن بشروط معينة حتى لا يقع المس من استقلالية المحكمة الدستورية الذي نصّ عليه القانون المنظم لها. فهل ترى هذه المبادرة النور وتحلّ معضلة المحكمة الدستورية بتجاوز عتبة البرلمان واستكمال مسار التركيز بين المجلس الأعلى للقضاء ورئاسة الجمهورية؟ أم تعود هذه المبادرة الى الرفوف كما حصل سابقا؟.

Le 10-06-2020


<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
	<p><b>Samia Abbou persiste et signe : Abir Moussi est une mercenaire !</b></p>

<p>10-06-2020</p> <p><a href="#">Realité</a></p>	<p>La députée Attayar, Samia Abbou a réagi à la vidéo présentée par Abir Moussi, dans laquelle on la voit en discussion avec l'élue Ennahdha Bechr Chebbi, assurant qu'aucune insulte n'a été proférée contre Abir Moussi lors des travaux de la commission. « C'était une conversation privée entre Bechr Chebbi et moi-même, en tant qu'avocats. Ma position par rapport à Abir Moussi est claire et je maintiens mes propos : c'est une mercenaire et une ennemie du peuple. Son passé sombre durant l'ère Ben Ali n'est un secret pour personne, et je rappelle ses propos en public. Cependant, je m'excuse pour « le mot chienne » qu'elle aurait pu entendre. Mais croyez-moi, dans les conversations privées entre avocats, elle est traitée de pire », assure Samia Abbou dans sa déclaration rapportée par Jawhara Fm. Dans ce contexte, Samia Abbou a affirmé qu'elle n'utilisera jamais la commission de la législation générale, pour des règlements de compte personnels. « Mes positions sont connues du grand public, je n'ai rien à cacher. Les méthodes policières sont sa spécialité et je ne vois pas pourquoi je comploterai contre elle. Elle veut créer le buzz, elle n'a qu'à chercher ailleurs, je ne lui permettrai pas de le faire à mes dépens ».</p>
<p>مقالات باللغة العربية</p>	
<p></p> <p>10-06-2020</p> <p><a href="#">mosaiquefm</a></p>	<p>لتهريبهم من ليبيا نحو 12 ولاية تونسية...تعذيب «الحرقاة الأفارقة»...و افتكاك جوازاتهم</p> <p>يعاني «الحارقين الافارقة» القادمين من ليبيا الى تونس والراغبين في «الحرقاة» من بحرهما من العبودية والاستغلال والاعتداءات بالعنف التي يتعرضون اليها من قبل المهربين ومنظمي رحلات الهجرة غير القانونية</p>

**Le 09-06-2020**

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
<p></p> <p>09-06-2020</p> <p><a href="#">Réalités</a></p>	<p><b>La Haica appelle Elyes Fakhfakh à accélérer le dépôt du projet de loi de la communication audiovisuelle</b></p> <p>Les présidents des instances constitutionnelles et publiques indépendantes ont émis, dans un communiqué des réserves concernant l'initiative législative déposée par la coalition Al</p>

Kamara et portant sur la révision du décret n°116 qui régule la liberté de la communication audio-visuelle. La Haica a appelé le chef du gouvernement Elyes Fakhfakh à accélérer le dépôt du projet de loi organique portant sur la liberté de la communication audiovisuelle. La Haica s'était déjà indignée contre l'initiative d'Al Karama qui porte aussi sur le renouvellement de la composition de l'instance à travers l'élection de ses neuf membres par le Parlement à la majorité des voix. Elle a estimé que cette initiative, qui se limite à la révision de certains articles du décret, se veut aussi un moyen de contourner l'application des dispositions de la constitution de 2014, qui stipule la nécessité de promulguer les lois organiques pour remplacer les décrets et d'achever la mise en place d'institutions garantissant la suprématie du droit, dirigées par la Cour constitutionnelle et des organes constitutionnels indépendants. L'Instance a précisé que cette initiative reflète également le manque de connaissance de ses instigateurs du rôle des instances de régulation, des problèmes du secteur audiovisuel, de ses particularités et le manque de vision sérieuse qu'ils ont pour le secteur et garantissant sa transparence, sa diversité et sa multiplicité. « Cela cache les intentions de certains partis visant à mettre la main sur le secteur des médias en soumettant la Haica et en l'impliquant dans les calculs partisans » a-t-elle souligné dans un précédent communiqué.

#### مقالات باللغة العربية



09-06-2020

[Shemsfm](http://Shemsfm)

#### الضحية ابنة إطار في وزارة سيادية.. 4 أشخاص يقتحمون منزل طالبة ب"راس الطابية" ويغتصبونها

عمدت مجموعة من المنحرفين تتكوّن من 4 أشخاص الى اقتحام منزل طالبة جامعية بجهة راس الطابية بالعاصمة واغتصابها تحت تهديد السلاح والسطو على أموالها ، وفق ما اوردته الشروق الورقية في عددها الصادر اليوم الجمعة 12 جوان 2020. وازافت الصحيفة ان المجموعة تتكوّن من 4 منحرفين قاموا باقتحام منزل ابنة مسؤول بإحدى وزارات السيادة تبلغ من العمر 24 سنة. و تداولوا على اغتصابها وتعنيفها. كما عمدوا ايضا الى سرقة هواتفها الجواله و مبلغ مالي كان بحوزتها. و في هذا الاطار أكد مصدر أمني مسؤول لـ"الشروق" أن الوحدات الأمنية بمنطقة العمران بالعاصمة فتحت تحقيقا في قضية اقتحام منزل طالبة جامعية من مواليد 1996. و حسب نفس المصدر فإن القوات الأمنية تمكنت من القبض على مجموعة من المنحرفين والاحتفاظ باتنين منهما تورطا في عملية الاغتصاب و السرقة و ذلك بعد حملة مدامات نفذتها الأجهزة المعنية بعدد من المناطق المجاورة للمنطقة على غرار حي الرمانه و باردو و الجبل الأحمر استهدفت أكثر من 20 منحرفا من ذوي السوابق العدلية المعروفين بسلوكهم الاجرامي لدى السلط الأمنية . و حسب المعطيات الأولية التي تحصلت عليها الشروق فقد أكدت الضحية أنها تعرضت الى عملية اقتحام لمنزلها فجر يوم الأربعاء الفارط من قبل مجموعة من المنحرفين يقدر عددهم ب 4 أشخاص. حيث قاموا بتعنيفها وتجريدها من ملابسها واغتصابها وسلبها مبلغا ماليا وهاتفين جوالين .

#### الاقتحام المسلح

و وفق ما أكده نفس الصحيفة فإن المجموعة المنحرفة خطت لاقحام منزل الطالبة الجامعية بعد رصد تحركاتها. و قد تسلح أحد المنحرفين المتورطين بسلاح أبيض كبير الحجم. و قام بتهديد الفتاة بذبحها و التنكيل بجثتها. كما أضاف محدثنا أن التحقيقات الأولية أثبتت أن المنحرفين كانوا تحت تأثير الأقراص المخدرة. و هم من العناصر المنحرفين المشبوهين في المنطقة .

Le 08-06-2020

<http://adlitn.org/fr>



08-06-2020

[shemsfm](http://shemsfm)

### Sousse : arrestation de Hatem Achache, membre de la LTDH

Le membre de la LTDH, Hatem Achache a été placé en garde à vue, sur ordre du ministère public à la suite d'une dispute avec un huissier de justice qui s'est déplacé pour constater les travaux d'une construction appartenant à M. Achache. L'huissier de justice a porté plainte, affirmant qu'il a été victime d'une agression, suite à quoi Hatem Achache a comparu devant le procureur de la République au Tribunal de première instance de Sousse. Les membres de la LTDH ( section de Sousse) ont observé un sit-in devant le théâtre municipal de Sousse pour protester contre cette arrestation. En effet, Hatem Achache a indiqué dans un post sur Facebook qu'il a été arrêté pour blasphème, jugeant l'accusation abusive. De son côté, l'huissier de justice Fakhereddine Ghallabi a indiqué que Hatem Achache, ainsi que son épouse avaient agressé son confrère qui était en train de constater une infraction lors des travaux de construction engagés par M. Achache, et que ce dernier l'avait insulté, ainsi que les forces de l'ordre et a failli les renverser avec sa voiture.

 Business News

08-06-2020

[businessnews](http://businessnews)

### Ministère des Affaires locales : Kaïs Saïed est libre de circuler comme tout citoyen tunisien

Le ministère des Affaires locales a souligné que le président de la République, en tant que citoyen tunisien, a le droit d'exercer sa liberté de circulation conformément aux dispositions prévues par la loi. Le ministère réagissait ainsi aux propos du maire de la commune du Kram, Fathi Laâyouni, qui s'est dit exaspéré par les agissements du président de la République, Kaïs Saïed, qui est allé « sans le prévenir » faire la prière du vendredi au Kram. L'ancien avocat a déclaré que le président avait carrément enfreint la constitution en négligeant tout le 7ème chapitre consacré au pouvoir local. Le ministère a, pour sa part, souligné que la présidence de la République incarne le prestige de l'État en plus des pouvoirs constitutionnels conférés au chef de l'Etat, affirmant que les déclarations de Fathi Laâyouni portent atteinte à la symbolique de la présidence de la République et au prestige du président et de l'Etat. Il a ajouté que rien dans la loi n'interdit au président de circuler librement. Fathi Laâyouni avait estimé que Kaïs Saïed aurait dû l'informer de ce déplacement puisqu'il se trouve sous son autorité de maire. Il a ajouté qu'il allait envoyer une correspondance officielle à la présidence de la République pour exprimer son mécontentement. Une réaction qui a fait de lui la risée de la toile qui n'a pas manqué de lui signifier le ridicule de sa réaction.

### مقالات باللغة العربية



08-06-2020

[Shems fm](http://Shems fm)

### جندوبة: إيقاف 3 نساء بتهمة المشاركة في بيع رضيفة



تمكنت اليوم الخميس 11 جوان 2020 الفرقة المختصة في جرائم العنف ضد المرأة والطفل شرطة غار الدماء التابعة لمنطقة الامن الوطني بغار الدماء من ايقاف 3 نسوة تتراوح اعمارهن بين 35 و 45 سنة وهن ممرضة ورئيسة مصلحة بالمستشفى الجهوي بجندوبة وامرأة ثالثة وهي مواطنة والتي اشترت الرضيفة قد تم ايقافهن من أجل الاتجار بالبشر والمشاركة فيه وذلك على اثر بيع رضيفة حديثة الولادة خارج إطار الزواج .

وكانت الفرقة المختصة في جرائم العنف ضد المرأة والطفل بغار الدماء قد تلقت افادة عن بيع رضيع حديث الولادة خارج إطار الزواج بمبلغ مالي قيمته 10 آلاف دينار وشارك في العملية ثلاثة نسوة منهن مرتين والرضيع وهو من جنس الإناث لسيدة مطلقة اصيلة مدينة غار الدماء ومقيمة بدولة اوروبية وبعد استشارة النيابة العمومية للمحكمة الابتدائية بجندوبة التي أذنت بفتح تحقيق في الغرض تحركت الفرقة المذكورة وتم إيقاف المرأة التي اشترت الرضيعة رفقة ممرضة أولى ورئيسة مصلحة بالمستشفى الجهوي بجندوبة بعد توجيه تهمة الاتجار بالبشر والمشاركة في ذلك وحسب ما توفر من معلومات أولية فقد اعترفت المتهمة الأولى انها اشترت الرضيعة وهي من جنس الاناث والتي تبلغ خمسة اشهر من العمر والتي ولدت خارج إطار الزواج لام عزباء تبلغ من العمر 30 سنة وأصيلة إحدى ارياف معتمدية وادي مليز .

هذا وقد تم عرض الموقوفين الثلاثة على انظار قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بجندوبة الذي اذن بإرجاع الرضيعة الي امها البيولوجية واصدار بطاقة ايداع بالسجن في حق النسوة الثلاثة في انتظار استكمال الابحاث وعرضهن على القضاء.

**Le 05-06-2020**

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 <p>05-06-2020 Réalités</p>	<p><b>Jalel Brick roué de coups à Paris</b></p> <p>Le cyber-activiste tunisien résidant à Paris, Jalel Brick, a été roué de coups par des jeunes tunisiens. Un proche de la victime a confirmé la nouvelle à Business News assurant que la vidéo qui avait ciruclé dans la matinée sur les réseaux sociaux était bien authentique. Sur cette vidéo, nous pouvons voir un jeune approcher Jalel Brick pour le filmer puis subitement l'agresser avant que d'autres jeunes ne le rejoignent pour participer à ce passage à tabac. Le cyber-activiste avait, rappelons-le, été agressé en 2012 par des Tunisiens en France alors qu'il était de passage aux Champs-Élysées.</p>
 <p>05-06-2020 <a href="http://businessnews">businessnews</a></p>	<p><b>SNJT : Rached Ghannouchi a violé la loi</b></p> <p>La liste des bourdes du président du Parlement, Rached Ghannouchi, commence à s'allonger. Après ce que les parlementaires ont qualifié de violation des normes diplomatiques en ingérence dans la politique étrangère du pays – réservée au président de la République -, le voici pris en flagrant délit de violation de la loi. Le Syndicat national des journalistes tunisiens (SNJT) a dénoncé la présence de Rached Ghannouchi, sur le plateau d'une chaîne de télévision « illégale », Nessma TV. La chaîne a, rappelons-le, diffusé une interview exclusive du président du Parlement, lundi 8 juin. Le SNJT a condamné le choix de Rached Ghannouchi affirmant que « cela dénotait d'un manque de conscience et d'une absence de la culture du respect de la loi ». Le SNJT a, par ailleurs, appelé le gouvernement à assumer sa responsabilité quant au fait que certaines chaînes – dont les propriétaires seraient des partis politiques et des personnalités soupçonnées de corruption – continuaient à diffuser en toute illégalité. Nessma TV appartient au fondateur du parti Qalb Tounes et candidat à la présidence (2019), Nabil Karoui. En avril 2019, la chaîne a été encerclée et son matériel de diffusion en direct confisqué par les forces de police sur décision de la Haute autorité indépendante de la communication audiovisuelle (Haica). Celle-ci a, elle, aussi dénoncé l'entretien de Rached Ghannouchi sur la</p>




مقالات باللغة العربية

 <p>05-06-2020</p> <p><a href="http://alchourouk">alchourouk</a></p>	<p><b>مدنين: بطاقة ايداع بالسجن في حق سيدتين ومصاب بالسيدا في قضية اخلاقية في معتمدية سيدي مخلوف</b></p> <p>أذن اليوم قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بمدنين بإصدار بطاقة ايداع بالسجن في حق سيدة تم القاء القبض عليها يوم امس في جرجيس فيما اصدر يوم امس بطاقة ايداع بالسجن في حق اخرى ورجل مصاب بالسيدا من اجل جرائم اخلاقية مع الابقاء على مظنون فيهم في حالة سراح وفق ما ذكره صحفية (وات) الناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية مراد الودرني. وتم الكشف عن أطوار هذه القضية في معتمدية سيدي مخلوف عن طريق جهات أمنية برصد وكر دعارة بالمنطقة والاشتباه في سيدتين إحداهما اعدت محلا لتعاطي البغاء السري لاذت بالفرار والاخرى شريكة لها باستجلاب الحرفاء من الرجال بمقابل وتبين أن أحد رواد هذا الوكر مصاب بفيروس نقص المناعة المكتسبة " السيدا" وهو ما جعل القضية تأخذ وقعا وحجما كبيرين في المنطقة وعلى صفحات التواصل الاجتماعي.</p> <p>وبالقاء القبض مساء أمس في معتمدية جرجيس على السيدة المتورطة في القضية أذنت النيابة العمومية باصدار بطاقة ايداع بالسجن في حقها بعد ان صدرت بطاقة ايداع بالسجن في الوسيطة التي كانت معها والرجل المصاب بالسيدا في حين تقرّر إبقاء 4 رجال في حالة سراح بعد ان تم الاحتفاظ بهم عند فتح التحقيق في القضية يوم الاثنين الماضي.</p> <p>ورغم تواتر الاخبار عن تسجيل حالات عدوى كبيرة بالسيدا في معتمدية سيدي مخلوف واتساع عدد المصابين الى معتمديات اخرى الا ان الادارة الجهوية للصحة في مدينين نفت جملة هذه الاشاعات بتأكيد كاهية مدير الصحة الاساسية بمدنين زيد العنز عدم تلقّي إدارته أيّ تسخير قضائي لاجراء تحاليل في الغرض لأيّ شخص .</p> <p>وأوضح في تصريحه لصحفية (وات) ان الحالة الوحيدة المصابة بالسيدا وهو الموقوف حاليا محل متابعة طبية منذ سنوات، مضيفا ان الادارة الجهوية للصحة لها من الامكانيات لإنجاز اي عدد من التحاليل اذا ما تلقت طلبات في ذلك حسب قوله.</p>
 <p>05-06-2020</p> <p><a href="http://businessnews">businessnews</a></p>	<p><b>حين تحاول شركة Nana رفض العنصرية فتقع فيها ..</b></p> <p>لقت حملة حياة السود مهمة black lives matter بضالها على عالم التسويق حيث تحاول مختلف الشركات مساندة الحملة والقيام بمراجعات، العديد من الشركات المشهورة حول العالم شاركت في الحملة عبر تغيير صور الصفحات على مواقع التواصل تضامنا مع قضية مقتل المواطن الأمريكي جورج فلويد على يد الشرطة، الأمر وصل الى حذف فيلم "ذهب مع الريح" الأمريكي لأنه يصور ممارسات عنصرية. فرع شركة نانا في تونس حاول مساندة هذه الحملة المناهضة للعنصرية لكنها وقعت في فخّ اخر. نشرت الشركة صورة تحمل وجه سيدة بيضاء تحمل مختلف ألوان البشرة، واعتبر نشطاء أنّ هذه الصورة هي نوع من أنواع العنصرية القائم على طلاء الوجه باللون الاسود – وهو سلوك قديم كان يستعمل للسخرية من ذوي البشرة السوداء ويعرف بالـblack face، ممارسة تعبر عن عنصرية مبطنّة، وهو نوع من التمييز المتخفي الراسخ في الأقوال والعادات. التعليقات على منشور شركة مسلتزمات النظافة الموجهة للجمهور النسائي، كانت سلبية تطالب بحذف الصورة فيما اتجه البعض الى المطالبة بمقاطعات منتوجاتها. نفس الممارسة وقعت فيها فنانات ومدونات قامت بطلاء أوجههن باللون الاسود تعبيرا عن تضامنهن، لتواجهن موجة من الانتقادات.</p>

Le 04-06-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 <p>04-06-2020</p> <p><a href="http://Realités">Réalités</a></p>	<p><b>Ministère de la Justice : le bracelet électronique pour réduire la population carcérale</b></p> <p>Le ministère de la Justice a annoncé que le Conseil des ministres tenu mercredi 10 juin avait approuvé un projet de décret pour adopter la surveillance électronique pour une catégorie de la population carcérale. Le ministère a précisé, dans un communiqué, qu'une fois mis en œuvre,</p>

le projet du bracelet électronique aiderait à lutter contre la surpopulation dans les établissements pénitentiaires. Il a ajouté que le bracelet électronique serait connecté à un autre dispositif central déployé chez les autorités qui seraient en charge de la surveillance à distance et traçage des mouvements du détenu afin de s'assurer du respect des mesures correctionnelles qui lui sont imposées. Ce dispositif ne sera appliqué que pour les détenus condamnés à des peines de prison ne dépassant pas un an pour les crimes détaillés dans l'article 15 du Code pénal.

 Business News


04-06-2020

[businessnews](http://businessnews)

### En toute illégalité, la Radio du Coran émet désormais sur Sfax

L'Etat de non droit commence à « s'institutionnaliser » petit à petit. Après Rached Ghannouchi qui donne une interview sur une chaîne non autorisée par l'autorité de tutelle, c'est au tour d'on ne sait quel organisme d'Etat de faciliter la tâche à la Radio du Coran d'émettre sur la ville de Sfax. Cette radio émet déjà depuis des années sur le Grand Tunis, au grand dam de la Haute autorité indépendante pour la communication audiovisuelle (Haica). Grâce à elle, son fondateur Saïd Jaziri a pu décrocher un poste de député à l'Assemblée. La Haica a ordonné son interdiction, mais elle n'a pas réussi à faire exécuter ses ordres par l'autorité judiciaire. Il y a quelque temps, Saïd Jaziri a essayé de mettre en place ses antennes pour entamer l'émission sur Sfax, mais il a été empêché. Surprise, il a réussi au grand dam de la Haica et de l'Etat à les placer. A la Haica, on s'interroge qui a facilité à cette radio sans licence le placement de ses antennes, est-ce la Steg, est-ce Tunisie Telecom ou est-ce l'Agence nationale des fréquences ? Sachant que la réglementation tunisienne en matière des fréquences est stricte et la violation de cette réglementation est de l'ordre du pénal. En dépit de cela, Saïd Jaziri continue à émettre en toute impunité profitant de la fragilité des institutions dans un premier temps puis de son immunité parlementaire maintenant. Quant à l'Etat, il est de plus en plus à la ramasse par la grâce de ses propres commis et cadres...

### مقالات باللغة العربية

 Business News

04-06-2020

[alchourouk](http://alchourouk)

### نابل... إيقاف 49 مفتشاً عنهم وحجز نبتة ماريخوانا

نظم إقليم الحرس الوطني بنابل حملة أمنية شملت مرجع نظر منطقة الحرس الوطني بمنزل تميم. وأسفرت عن إيقاف 49 شخصا مفتشاً عنهم في قضايا مختلفة وحجز 3 وسائل نقل و 11 دراجة نارية. كما تم تحرير 294 محضرا ومخالفة مرورية • و27 محضرا اقتصاديا



04-06-2020

[alchourouk](http://alchourouk)

### طالبو لجوء يطالبون بالتحقيق في ملابس وفاة أحدهم بمستشفى الرابطة

طالب سودانيون من طالبي اللجوء في تونس الحكومة التونسية بفتح تحقيق حول ملابس وفاة طالب اللجوء أيوب هاشم البالغ من العمر 32 سنة الذي وافته المنية اول أمس الثلاثاء بمستشفى الرابطة بالعاصمة.

وأفاد أحد طالبي اللجوء السودانيين حامد عثمان، أن الحالة الصحية للمتوفي أيوب تعكرت بشكل مفاجئ منذ حوالي شهر، وظنا أنه مصاب بفيروس كورونا المستجد تم إخضاعه لتحليل النقصي حول الفيروس الذي تبين أنه سلبي، قبل أن يقع نقله إلى مستشفى الرابطة بعد أن أصبح عاجزا كليا عن الحركة.

وأكد عثمان في ذات السياق، أن القائمين على حالة هاشم بالمستشفى من إطار طبي وشبه طبي قد أكدوا أنه كان يعاني من أزمة صدرية، مضيفا أنه "تم منع زيارته بالمستشفى طيلة شهر دون ذكر أي سبب وجيه إلى أن فارق الحياة رغم محاولات

أصدقائه المتكررة لمعرفة أسباب منع الزيارة والإطلاع على ملفه الطبي والاتصال بالطبيب المباشر لحالته الصحية".

وأضاف أنه تم إعلام سفير السودان بتونس فور تلقي خبر الوفاة لمحاولة التدخل قصد معرفة حقيقة ما جرى، والتنسيق مع السلطات السودانية لاتخاذ القرار اللازم بشأن ترحيل جثمانه الى مسقط رأسه او دفنه بتونس.

وعبر عثمان عن استيائه من طريقة تعامل السلطات التونسية مع اللاجئين التي وصفها ب"اللانسانية" خاصة طيلة فترة انتشار فيروس كورونا المستجد حيث تم إيواءه و17 من اللاجئين من السودان والصومال والجزائر بأحد المبيتات التابعة للاتحاد الوطني للمرأة التونسية لمدة ثلاثة اشهر دون توفير الرعاية الصحية لهم، أو حتى احتياجاتهم اليومية من الأكل ما اضطرهم إلى اللجوء لطلب المساعدة من بعض منظمات المجتمع المدني حسب روايته..

**المغرب**  
يومية ومستقلة

04-06-2020

[lemaghreb](http://lemaghreb.com)

في رسالة ابتهال عبد اللطيف نائبة رئيس لجنة التحكيم والمصالحة إلى رئيس الحكومة: «التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة مدلس، ويتضمن في جزء منه شبهات فساد ويجب التحري فيه قبل نشره»

عاد الجدل مؤخرا حول هيئة الحقيقة والكرامة وذلك بعد أن وعد رئيس الحكومة الياس الفخفاخ المصافية سهام بن سدرين بنشر التقرير

الختامي للهيئة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، هذا التقرير الذي لاقى العديد من الانتقادات ووصف بالفضيحة القانونية والأخلاقية وجريمة في حق الدولة، علما وان هذه الوثيقة قد سلمت نسخ منها الى الرئاسات الثلاث منذ ديسمبر المنقضي. ابتهال عبد اللطيف عضو بالهيئة المنتهية ولايتها ونائبة رئيس لجنة التحكيم والمصالحة صلبها وجهت رسالة الى رئاسة الحكومة ضمّنتها جملة من الانتقادات والاتهامات وكواليس اعداد التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة.

حامت حول هيئة الحقيقة والكرامة عديد التساؤلات منذ بداية أشغالها، وقد شهدت الكثير من العثرات في مسارها جراء سوء الادارة والتفرّد بالرأي من قبل رئيستها سهام بن سدرين وفق اعترافات اهل الدار وهو ما أثر على حسن سير سفينة العدالة الانتقالية الذي لم تجد بعد وجهتها نحو برّ الأمان.

وقد صرّحت ابتهال عبد اللطيف عضو هيئة الحقيقة والكرامة المنتهية ولايتها أن التقرير الختامي- والذي وصفته بالمزعم- لم تتم المصادقة عليه من الأغلبية الواجبة من أعضاء مجلس الهيئة بما يجعله في حكم المعدوم قانونا وفق تعبيرها. هذا وقالت موجّهة كلامها إلى رئيس الحكومة الياس الفخفاخ « التقرير الذي تعزّمون نشره مدلس بدليل أن التقرير الذي سبق عرضه على مجلس الهيئة للمصادقة أودعته سهام بن سدرين بتاريخ 31 ديسمبر 2018 في مصالح رئاسة الجمهورية وبتاريخ لاحق أودعت في رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس نواب الشعب تقريرا آخر غير مطابق للأول كما تولت لاحقا نشر نسخة جديدة مغايرة بموقع الهيئة وهذا يعني وجود ثلاثة تقارير على الأقل مختلفة مما يؤكد التدليس»، هذا ودعته إلى ضرورة التحري حول وقائع التدليس هذه قبل كل إنز بالنشر وذلك حماية لمصادقية الدولة التونسية.

وواصلت عبد اللطيف حديثها عن التقرير في رسالتها التي تلقت «المغرب» نسخة منها فقالت « التقرير مضر بمصلحة الدولة التونسية في العديد من الجوانب من أهمها أن سهام بن سدرين تبنت صلبه حرفيا رواية خصم الدولة التونسية في قضية البنك الفرنسي التونسي عبد المجيد بودن وهذا يعني أن نشر التقرير سيدعم موقفه في النزاع الجاري حول تقدير الغرامات المستحقة لفائدته وندعوكم هنا إلى الاتصال بمصالح المكلف العام بنزاعات الدولة ومحامي تونس للتأكد من خطورة ما تضمنه التقرير في هذه القضية بالذات».



من جهة أخرى فقد صرّحت نائب رئيس لجنة التحكيم والمصالحة صلب الهيئة المذكورة أن التقرير الختامي وفي أجزاء منه هناك شبهات فساد حيث أثبتت محكمة المحاسبات في تقريرها الرقابي وجود تضارب مصالح يرقى إلى درجة الفساد في عمل هيئة الحقيقة والكرامة على التحكيم والمصالحة وقد نشر جزء من التقرير المتعلق بالتحكيم والمصالحة بالرائد الرسمي بعد تعهد النيابة العمومية في البحث في شبهات الفساد الواردة».

وعن كواليس إعداد وصياغة التقرير فقد وضحت ابتهال عبد اللطيف أن هناك أطرافا خارج الهيئة شاركت في هذه المهمة

وقالت في هذا الخصوص «التقرير المنشور لم يحرر في جزء كبير منه من قبل أعضاء الهيئة كما تزعم سهام بن سدرين بل من أشخاص غرباء عن مجلس الهيئة لا يعلم أحد غاياتهم ولا غايات من مولهم»


**Le 03-06-2020**

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 03-06-2020 <a href="#">Realité</a>	<b>Adoption d'un projet de décret-loi relatif à la surveillance électronique</b> <p>La porte-parole du gouvernement, Asma Shiri que le Conseil des ministres avait adopté hier trois projets de lois, quatre projets de décrets gouvernementaux et sept projets de décret-loi. Asma Shiri a souligné que le Conseil des ministres a examiné un projet de décret-loi relatif au système de surveillance électronique du Code pénal. En le qualifiant d'exploit, elle a précisé que ce projet de décret-loi vise à remplacer la peine de prison par celle de surveillance électronique pour un certain nombre de délits, selon des procédures permettant de bien appliquer ce système. «Nous avons besoin aujourd'hui de mettre en place ce système, dans le cadre de la lutte contre les répercussions du nouveau coronavirus, et de s'orienter vers de nouveaux mécanismes appliqués dans d'autres systèmes juridiques. Il est temps que la Tunisie tranche sur ce système » a-t-elle ajouté.</p>
<b>مقالات باللغة العربية</b>	
 03-06-2020 <a href="#">mosaïquefm</a>	<b>نابل: "ماريخوانا" في الهوارية.. وإيقافات بالجملة في منزل تميم</b> <p>أسفرت الحملة الأمنية التي نظمتها وحدات الحرس الوطني بإقليم نابل ومنطقة منزل تميم إلى إيقافات عديدة وتحرير العشرات من المحاضر المالية والجبائية والاقتصادية كما تم الكشف عن نبتة ماريخوانا بالهوارية وإدراج شاب قام بالارحة بطعن مواطن أصيل الشريقات من معتمدية سليمان وقد تم إيواء الضحية بمستشفى الطاهر المعموري ووصفت حالته بالحرجة.</p>

**Le 02-06-2020**

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 02-06-2020 <a href="#">Réalités</a>	<b>Selim Azzabi : le projet d'amendement de l'article 96 du Code pénal est une victoire !</b> <p>Le ministre du Développement, de l'Investissement et de la Coopération internationale, Selim Azzabi a annoncé que le Conseil des ministres, réuni aujourd'hui même, a adopté le projet d'amendement de l'article 96 du Code pénal. Dans son statut, Selim Azzabi a considéré que cette décision constitue une victoire pour des années de militantisme. En effet, le projet</p>

d'amendement présenté par Mohamed Abbou permettra de mettre fin à une injustice contre les agents et les cadres de l'administration tunisienne, dans la mesure où cet article était utilisé pendant des décennies comme un moyen de pression, note le ministre.

Art. 96 (nouveau) – Modifié par la loi n° 85-85 du 11 août 1985 – Est puni de dix ans d'emprisonnement et d'une amende égale à l'avantage reçu ou le préjudice subi par l'administration, tout fonctionnaire public ou assimilé, tout directeur, membre ou employé d'une collectivité publique locale, d'une association d'intérêt national, d'un établissement public à caractère industriel et commercial, d'une société dans laquelle l'État détient directement ou indirectement une part quelconque du capital, ou d'une société appartenant à une collectivité publique locale, chargé de par sa fonction de la vente, l'achat, la fabrication, l'administration ou la garde de biens quelconques, qui use de sa qualité et de ce fait se procure à lui-même ou procure à un tiers un avantage injustifié, cause un préjudice à l'administration ou contrevient aux règlements régissant ces opérations en vue de la réalisation de l'avantage ou du préjudice précités. Le projet d'amendement précise que la sanction ne sera infligée qu'en cas de préméditation. Selim Azzabi, considère que ce changement de taille permettra de libérer l'administration d'un énorme fardeau et lui permettra d'agir en toute aisance pour accomplir sa mission durant la période à venir.

#### مقالات باللغة العربية



02-06-2020


[Shemsfm](http://Shemsfm)

بن عروس.. يستضيف فتاة ويجبرها على تعاطي البغاء مع أصدقائه

نجح أعوان وحدة مكافحة الإجرام بإدارة الشؤون العدلية بالحرس الوطني في الإطاحة بمنحرف خطير تورط في استغلال فتاة قاصر وعرضها على أصدقائه لممارسة الجنس مقابل مبالغ مالية متفاوتة وجاء في محاضر باحث البداية، أن المظنون فيه وهو شاب في منتصف العقد الثالث من عمره

*Le 01-06-2020*

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 <p>01-06-2020</p> <p><a href="http://Réalités">Réalités</a></p>	<p><b>Vingt corps d'émigrés clandestins retrouvés au large de Kerkennah</b></p> <p>le poste de la garde maritime du gouvernorat de Sfax a découvert vingt corps de clandestins originaires d'Afrique subsaharienne flottant au large de l'île de Kerkennah. Le porte-parole des tribunaux de Sfax, Mourad Turki, a déclaré à Business News que le parquet près du tribunal de première instance de Sfax en avait été informé et qu'une enquête a été autorisée pour crime de participation à une opération de transport clandestin ayant entraîné la mort. Le bateau qui transportait les clandestins avait à son bord 53 personnes, la marine nationale a dépêché des plongeurs chargés de rechercher les disparus.</p>




01-06-2020

[shemsfm](http://shemsfm)

### Accident impliquant 11 travailleuses agricoles à Sidi Bouzid

Le fléau des accidents de la Route impliquant des travailleuses agricoles prospère. Malgré les drames à répétition et les promesses des autorités, les accidents continuent. Le dernier épisode de ce triste feuilleton a eu lieu à Zâafreya, dans le gouvernorat de Sidi Bouzid. Deux véhicules ont eu un accident dont l'un était un camion léger transportant 11 travailleuses agricoles. Les femmes victimes de l'accident étaient en route pour travailler. Selon des sources sur place les blessures ne sont pas graves.

 Business News

01-06-2020

[businessnews](http://businessnews)

### Cent personnes contaminées par le Sida à Médenine : qu'en est-il ?

Plusieurs internautes ont rapporté des informations selon lesquelles une femme ukrainienne en isolement obligatoire aurait eu des rapports sexuels avec plus de 50 hommes de la région et leur a transmis le Sida. D'autres informations indiquent qu'une femme africaine, qui serait porteuse du Sida, aurait eu des rapports avec une dizaine d'hommes dans la région de Sidi Makhlouf à Médenine. On parle sur les réseaux de 160 contaminations par le Sida. Pour tirer au clair cette affaire, BN Check a contacté le directeur régional de la Santé à Médenine, Jamel Hamdi, qui a, formellement, démenti ces rumeurs, assurant qu'il n'en est rien. Et d'ajouter que les services de la Santé n'ont enregistré aucune contamination au Sida, soulignant que sept individus de la région de Sidi Makhlouf ont été arrêtés au poste de la Garde nationale. Cependant, il n'a aucune confirmation de leur contamination par le Sida. Dans ce contexte, BN Check a contacté le poste de la Garde nationale de Sidi Makhlouf, pour avoir plus de détails à propos des personnes arrêtées, mais l'agent au poste en question a indiqué que les enquêtes sont en cours, ne donnant pas plus de détails à ce sujet.

### مقالات باللغة العربية



01-06-2020

[Shems fm](http://Shems fm)

### 350 رحلة نحو ايطاليا في مراكب الموت ..شبكات دولية تهزّب 3000 تونسي وأجنبي نحو لامبادوزا

في اقل من 5 اشهر عمد اكثر من 3000 تونسي واجنبي الى اجتياز الحدود خلسة وبطريقة غير شرعية نحو سواحل المدن الايطالية بعد ان استغل اباطرة التهريب ازمة الكورونا وقاموا بمضاعفة نشاطهم. تضاعفت عمليات تهريب البشر منذ بداية سنة 2020